الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

العدد (1867)السنة السابعة -الثلاثاء (3) آب 2010

اليورو.. الاكثر تداولاً بعد الدولار في عالم الصيرفة

8-9

تقرير للطاقة: التقلبات التي يشهدها قطاع الطاقة تسهم في تذبذب أسعار النفط والغاز

3

عملية التحول الاقتصادي المثلى لا تكون عن طريق الوصفات الجاهزة

الاقتصادي | العدد (1867) السنة السابعة - الثلاثاء (3) آب 2010

خبير اقتصادي: الاستثمارات ضرورة لتجاوز المشاكل الاقتصادية

بغداد / حسين الهاشم

دعا الخبير الاقتصادي كمال البصري الى ضرورة العمل على خلق الظروف المناسبة والمشجعة لاستقطاب رجال الاعمال والمقاولين الأكفاء، وإصدار التعليمات لتمكين هيئة الاستثمار والوزارات في تقليص الروتين وحصول الموافقات وتفعيل النافذة الواحدة، ووضع ضوابط التي من شأنها عدم استلام المعاملات غير المتكاملة (للحد من تأخر المعاملات). وتحديد سقف زمني للنظر بالمعاملات وتسهيل فتح الاعتمادات المصرفية، لافتا الى ان دور اجهزة الرقابة كان ولا يزال لاغراض سليمة، لكن النتائج تشير الى انها كانت عقبة في تأخير كثير من الاعمال.

وقال البصري لدى مقارنتة البيئة الاستثمارية في العراق بمجموعة من الدول كمصر، والاردن، والمغرب، وماليزيا، وسنغافورة (باستخدام بيانات المسح الاقتصادي الذي أعده البنك الدولي(Doing Business) لعام ٢٠٠٨ : نجد فروقاً كبيرة تؤشر الى ان العراق يمثل نسبيا اصعب بيئة استثمارية، مشيراً الى ان سهولة البيئة الاستثمارية تنعكس ايجابيا على رفاهية المواطن كالتسهيلات الاستثمارية التي توفرها سنغافورة (وهي دولة تفتقر للموارد الطبيعية) تجعل معدل دخل الفرد يعادل ٤٨ ألف دولار، في حين دخل الفرد العراقي يعادل ٣٦٠٠ دولار (في ٢٠٠٧).

واضاف : هناك عوامل تؤثر سلبا في الاداء الحكومي منها عامل خارجي يتمثل بتأثيرات الظروف الأمنية وضوابط مؤسسات الرقابة وغياب البنى التحتية الاستثمارية ، وعوامل داخلية خاصة بتنظيم العمل داخل الوزارة (المعنية) تتمثل بدراسة الجدوى الاقتصادية وكفاءة ادارة التعاقد، ووجود الشخص المناسب في الموقع المناسب ، وعامل متعلق بالتنسيق بين دوائر الدولة كضعف تعاون اجهزة الدولة المختلفة ، وقرارات اطلاق الصرف وصرف التخصيصات الحكومية وفتح الاعتمادات ، اضافة الى ذلك مشكلة القصور والتقصير .

وتابع البصري: كما ان العوامل الداخلية تشير الى عدم ممارسة العاملين لأدوارهم بالكفاءة المطلوبة ، وضعف التنفيذ يمكن ان يفسر(بالتقصير) الذي يستلزم ايجاد الحوافز الضرورية المعنوية والمادية (بالقصور) والذي يتطلب تدريب وتأهيل ووضع الشخص المناسب في الموقع المناسب مشيرا الى ان لرفع مؤشرات التنمية البشرية دوراً في الارتقاق بالانسان في تجاوز التقصير والقصور.

ولفت البصري الى ان مشكلة الشعور بالمسؤوليةغالبا ما يعتقد موظفو المؤسسات (الجهة المتعاقدة) ان دورهم ينتهي بمجرد ابرام التعاقد مع المقاولين، في حين يستلزم ضرورة قيام مشاركة حقيقة بين المتعاقد والمنفذ ، حيث يجب النظر الى المنفذ بانه جهة متحالفة يساعد على تحقيق اهداف الجهة المتعاقدة التي يجب ان ترعى حسن اداء المنفذ وتمكنه بكل ما تستطيع من قوة،حيث يتحول العقد الى عقد شبه تضامني او عقد شراكة بموجبه يتم تدارس الصعوبات والتحديات التي ستواجه المنفذ و عندها تتحول تحديات المنفذ الى مشكلات الجهة المتعاقدة.

وأوضح أن المشكلة الاقتصادية في تنفيذ المشاريع هي ليست مشكلة قلة الموارد والتخصيصات المالية، بل هي مشكلة ضعف تفاعل الفرد مع العملية الاقتصادية مشيراً الى انها مشكلة عدم الانسجام بين المصالح الخاصة والعامة، والتي تجد تعبيرها في عدم احترام سيادة القانون.

وشدد على اهمية التضامن بين المصالح العامة والخاصة ، لاسيما عند المقارنة بين الدول الغنية والفقيرة للوقوف على مصادر وعوامل الرخاء، فلا نجد للعمق التاريخي، ولا لتوفر الموارد الاقتصادية، ولا لنوع الديانة، أو لون البشرة لها تأثير يذكر، بل نجد الدول الغنية تتصف بشكل عام، بمستوى مرتفع من الثقافة والتعليم،وبنظام قضائي سياسي عادل .

واشار الى انه بسب شحة التخصيصات الاستثمارية نسبة لمتطلبات الانفاق العام نجد من الضروري تقسيم الانفاق الاستثماري الى انفاق ذي أولوية أساسية وآخر ذي أولوية ثانوية.

واقترح البصري توزيع التخصيصات المطلوبة على الخمس سنوات القادمة بشكل تنازلي (وفقا للطاقة الاستيعابية بكل قطاع) لغرض تحقيق اولويات زيادة الانتاج والتصدير النفطي لغرض توفير السيولة النقدية لتمويل المشاريع ، و توفير الطاقة الكهربائية والوقود الضروري لتلبية حاجة المواطن والمشاريع الاقتصادية ، وكذلك التوسع في التربية والتعليم العالي افقيا وعموديا بما يكفل تحقيق سيادة القانون وخلق التنمية البشرية الساندة لتنمية الاعمار، مبينا أن الامر هنا يتعدى مجانية التعليم ليشمل توفير تخصيصات وحوافز مالية للطلبة وبكل المراحل الدراسية، لغرض انتشال الطلبة من حالة الفقر والحرمان ورفع الخدمات الحكومية (كالصحة، والاسكان، والبلديات) ورفع مستوى الانتاج الزراعي والاهتمام بالاستثمار في مشاريع الري واستصلاح الأراضي والثروة الحيوانية لغرض توفير فرص عمل و مواد غذائية ومن ثم قيام صناعات زراعية.

اما القطاعات ذات الاولوية من الدرجة الثانية اقترح البصري توزيع التخصيصات المطلوبة على الخمس سنوات القادمة بشكل تصاعدي لتحقيق تحسين اداء القطاعات الانتاجية الواعدة واعادة تأهيلها من خلال تبني اسلوب مشاركة القطاع الخاص للقطاع العام وتوفير القروض، والتاكيد على الاهتمام بتخطيط الانفاق التشغيلي حيث يجب على الحكومة مستقبلا أن تتبنى مبدأ ربط زيادة الاجور والمرتبات بالانتاجية، وان تتبنى سياسة اعالة الافراد من خلال شبكة الحماية الاجتماعية. وبهذا تستطيع الحكومة احتواء مشكلة تضخم الاجور وجعل العراق ارض تنافسية مناسبة للاستثمار لافتاً الى ان الايرادات غير النفطية كانت ولازالت لا تتجاوز الـ ١٠٪ من الايرادات العامة ونتوقع مستقبلا ان تنمو نموا ضعيفا من خلال العمل على تطبيق نظام التعرفة الكمركية (الذي لا زال ينتظر التشريع) ومن خلال زيادة كفاءة جباية الرسوم.

> **هناك عوامل تؤثر سلبا في الاداء الحكومي منها عامل خارجي يتمثل بتأثيرات الظروف الأمنية وضوابط مؤسسات الرقابة وغياب البنى التحتية الاستثمارية ، وعوامل داخلية خاصة بتنظيم العمل داخل الوزارة (المعنية) تتمثل بدراسة الجدوى الاقتصادية وكفاءة ادارة التعاقد، ووجود الشخص المناسب في الموقع المناسب ، وعامل متعلق بالتنسيق بين دوائر الدولة كضعف تعاون اجهزة الدولة المختلفة**

ابريهي : سياسة البنك المركزي رفعت من القوة الشرائية للدينار العراقي

بغداد / المدى الاقتصادي

اكد نائب محافظ البنك المركزي العراقي الدكتور احمد ابريهي ان البنك ركز على استهداف التضخم في اجراءاته اتساقاً مع برنامج الاصلاحات الاقتصادية والمالية الذي تعاقدت عليه الحكومة العراقية مع صندوق النقد الدولي وهو من جملة ما طلبه نادي باريس لتخفيف عبء المديونية عن العراق.

وقال ابريهي : ان البنك المركزي اعتمد تسهيلات الايداع القائمة لتسهيل احتجاز اكبر قدر ممكن من ودائع الجمهور لدى المصارف مبيناً ان هذه الاداة تتسم ببساطة شديدة اذ تودع المصارف السيولة الفائضة لديها، أي فائضة عن الائتمان والاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي باسعار فائدة معلومة.

وأضاف : اعتمد البنك المركزي آماداً زمنية عدة لهذه الودائع فمنها ليوم واحد وتسمى تسهيلات الايداع الليلي واخرى لمدة أسبوع، وأخرى لشهر ولثلاثة أشهر.

وتابع: أن البنك المركزي عندما رفع اسعار الفائدة اصبحت المصارف تفضل توظيف السيولة التي تتوفر لديها من الودائع لدى البنك المركزي وذلك لسببين يتداخل تأثيرهما، أولهما سعر الفائدة المرتفع وثانيهما الغياب التام للمخاطرة من قبل المخاطر العالية في سوق الائتمان الخاص لافتاً الى ان المصارف الحكومية عمدت على توظيف جزء من الودائع الحكومية لديها من البنك المركزي وهذا قد لا يتفق مع الهدف من ايجاد تلك التسهيلات مبيناً ان الودائع الحكومية ليست من الاموال المعدة للإقراض، بل تتراكم في المصارف ناتجا عرضا لادارة الموازنة المالية العامة للدول إيرادا ونفقات، كما انه ليس من نية وزارة المالية اصلا اتاحة هذه الاموال المودعة للائتمان الخاص ولا للمنشآت الاقتصادية .

وأشار إلى ان تسهيلات الايداع اقتصرت على اسبوع واحد فقط من دون الاماد الاخرى المذكورة آنفا والتي جربها البنك المركزي ولا توجد دلائل تفيد تباين استجابة المصارف حسب مديات الايداع . واجاز البنك المركزي ايضا خلال تلك المدة ايداع العملية الاجنبية بفائدة في الوقت الحاضر توقفت هذه الإيداعات لان البنك المركزية اقتصر على الدينار .

اما عن حوالات البنك المركزي أوضح ابريهي ان البنك المركزي اصدر حوالات تشتريها المصارف مدتها ١٨٠ يوماً وكانت مصارف تشتريها على الاغلب بسعر فائدة يزيد قليلا على سعر الفائدة المعلن لتسهيلات الايداع قائلاً: ان سعر الفائدة على تلك الحوالات لا يمكن ان ينخفض عن سعر الفائدة على التسهيلات ولذلك لا يمكن القول ان مزاد هذه الحوالات يعكس سوق النقد تماما لان ارضية سعر الفائدة على الحوالات محددة بسعر الفائدة على تسهيلات الايداع وهو محدد إداريا.

وأشار إلى ان سعر الفائدة اصبح على القروض التي تقدمها المصارف للقطاع الخاص كما هو متوقع أعلى من سعر الفائدة على حوالات البنك المركزي وبذلك تاثر سعر الفائدة في سوق الائتمان بتحديد ادارية لسعر الفائدة من البنك المركزي، لكنه لم يؤثر بالدرجة نفسها على أسعار الفائدة التي تدفعها المصارف للمودعين.

وأضاف: ان حوالات البنك المركزي كانت لمدة ١٨٠ يوماً و٣٦٠ يوماً والحوالة للأمد الثاني مرتبطة بقروض سابقة قدمها البنك المركزي قبل عام ٢٠٠٣ الى وزارة المالية تسددها باقساط وبفائدة ٥٪ ويعرضها البنك المركزي على المصارف بفائدة اعلى منسجمة مع سعر فائدته ، وعندما تسدد وزارة المالية يطفئ تلك الحوالات ويتحمل الفروقات في اسعار الفائدة . ولفت الى ان البنك المركزي حاول ايضا استخدام سعر الصرف لخدمة هدفه وهو تحجيم التضخم ولذلك عن طريق رفع قيمة الدينار العراقي تدريجيا وصولا الى المستوى الحالي الذي هو ١١٧٠ديناراً للدولار بعد ان كان ١٩٤٩ ديناراً للدولار في تشرين الاول ٢٠٠٣.

مبينا ان الرقم القياسي العام للاسعار استمر بالتصاعد وتجاوز معدل التضخم ٥٠٪ لاحدى السنوات ما احدث تباينا كبيرا بين القوة الشرائية الداخلة للدينار العراقي وقوتة الشرائية الدولية فالاخيرة ترتفع والاولى تنخفض وقد عمق هذا الاتجاه الابتعاد كثيراً عن مستوى تعادل القوة الشرائية.. ومن المعروف ان هذا المسار يضعف القدرة التنافسية الدولية للاقتصاد العراقي لان تكاليف الانتاج المحلي تصبح اعلى منظورا اليها من زواية المستثمر الاجنبي في العراق والمستورد الأجنبي للسلع العراقية ، في حين تصبح تكاليف الانتاج في الخارج ادنى من زاوية المستثمر في العراق والسلع الاجنبية ارخص نسبا منظورا اليها من العراق .

وأكد أن التضخم المرتفع مع عدم تحقيق زيادات كبيرة في الإنتاجية يؤدي إلى هذه النتيجة وعندما لايمكن خفض قيمة العملة المحلية لإلغاء آثاره مشيراً إلى ان هذا التناقض قد حدث في بلدان اخرى ايضا عندما ارادت مواجهة التضخم بالسياسة النقدية اذ ان التناقض بين هدف السيطرة على التضخم واهداف اخرى ممكن ومن الصعب تفاديه الا اذا كانت معدلات التضخم ضمن مديات يمكن معالجتها بسياسة اخرى وترك سعر الصرف يحدد حسب مقتضيات الحفاظ على القدرة التنافسية الدولية ودوافع الاستثمار.

الاقتصادي | العدد (1867)السنة السابعة -الثلاثاء (3) آب 2010

الشارقة / خاص بالمدى الاقتصادي

تأتي التقلبات التي تشهدها ساحة الإنتاج من النفط والغاز العالمي في مقدمة المتغيرات التي يواجهها قطاع الطاقة، والتي تعمل على تغيير خطط الإنتاج والاستثمار الحالية، وتسهم في استمرار تذبذب أسعار النفط والغاز السائدة، سواء كان ذلك لعوامل بيئية أم عوامل جغرافية أم صعوبات في البحث والتنقيب أم صعوبات مالية تواجه الدول والشركات النفطية نتيجة تعرضها لخسائر متنوعة تبعا للمشاريع التي تقوم بتنفيذها في الوقت الحالي، الأمر الذي أدى إلى صعوبات كبيرة على مستوى التخطيط الاقتصادي ومواجهة التحديات القائمة لدى كل من الدول المنتجة والمستهلكة.
واوضح التقرير الذي تصدره شركة نفط الهلال أن الدول المنتجة للنفط والغاز تقوم بتنفيذ مشاريع حيوية وستراتيجية على مستوى تعزيز الطاقة الإنتاجية والتكريرية

تقرير للطاقة: التقلبات التي يشهدها قطاع الطاقة تسهم في تذبذب أسعار النفط والغاز

إضافة إلى الدعم الواضح الذي يستحوذ عليه قطاع الكهرباء بدءا من زيادة عدد المحطات وزيادة طاقة التوليد للمحطات القائمة مرورا بتطوير طرق الإنتاج التي أخذت تستخدم الغاز والنفط لزيادة قدراتها الإنتاجية وصولا إلى استخدام الطاقة النووية في الإنتاج خلال الفترة القادمة.

واشار التقرير الى ان هذه التطورات تأتي في إطار فهم جيد للمعطيات الحالية وحجم التطور الذي يشهده قطاع الطاقة في كلا الاتجاهين (الإنتاج والاستهلاك)، وتعطي دلالات ومؤشرات على قدرة الدول على التعامل مع التحديات التي يمكن أن تواجهها في المستقبل تبعا لقدرتها على التحوط والاستعداد لفترة تقلب مستويات الإنتاج وتنوع الطلب.

وأوضح التقرير ان مساعي شركات الطاقة تأتي لتتجاوز الخسائر المتراكمة التي جاءت كنتيجة مباشرة لتداعيات الأزمة إضافة إلى العوامل ذات الصلة بالمنافسة والاستحواذ على الفرص القائمة والتي تراجعت بشكل ملحوظ تبعا لعمليات إعادة التقييم التي قامت بها الدول المنتجة للنفط والغاز في بداية الأزمة وفقا لأولويات التنمية لديها، وبما ينسجم مع العوائد المتأتية ومسار الأسعار الحالي، وتعطي هذه الاتجاهات دلالات على قدرة الشركات على البقاء والمنافسة وقدرتها أيضا على بناء مراكزها المالية من جديد والاستمرار في خلق فرص استثمارية لدى قطاع الطاقة تبشر باستمرار النمو والإنتاج ومقابلة الطلب المتنامي سواء كان على مستوى الدول المنتجة أم المستوردة.

ولفت التقرير الى ان التطورات القانونية والتشريعية المتعلقة بإنتاج واستهلاك الطاقة تلقي بظلالها على قطاع النفط لدى جميع الدول سواء كان ذلك على صلة بالبيئة أم على علاقة بتطور تقنيات إنتاج الطاقة النظيفة إضافة إلى القيود التي قد تفرض على شركات النفط العملاقة لتحد من قدرتها على التوسع في الإنتاج وآلياته على المدين المتوسط والطويل، وتعطي هذه المتغيرات دلالات على طبيعة المشروعات التي يشهدها قطاع النفط والغاز ويعطي مؤشرات عن الكيفية التي سيدار بها القطاع خلال الفترة الحالية والقادمة، وبما يكفل بقاء وتيرة الاستثمار والإنتاج عند مستوياتها المستهدفة من دون تجاوز التشريعات السارية بالخصوص.

وفي ما يخص أهم الاحداث الجارية في قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج العربي أجملها التقرير بما يلي :

في الامارات تسلمت شركة أبوظبي لتكرير النفط (تكرير) عروضاً أولية من شركات هندسة عالمية لعقد قيمته ٧٠٠ مليون دولار لبناء سلسلة من خطوط الأنابيب تمتد عبر الإمارة. وقد تقدمت خمس شركات على الأقل بعروضها الفنية لعقد الأعمال الهندسية والتوريدية والإنشائية إلى المصفاة الحكومية في ١٩ تموز. ويغطي العقد بناء أكثر من ٩٠٠ كيلومتر من خطوط الأنابيب، تتراوح أحجامها بين ١٠ . ٢٨ بوصة، ويعد واحداً من أكبر العقود التي طرحت للمناقصة في الإمارة في السنوات الأخيرة، ويغطي الجزء الأكبر من العقد خطوط أنابيب طولها ٢٣٠ كيلومتراً تربط مصفاة أبو ظبي بمصفاة تكرير في الرويس.

من جهة ثانية، فازت شركة سيمنس للطاقة بعقد من شركة مملوكة من بيتروفاك وشركة جي إس للهندسة والإنشاء بقيمة ١٥٠ مليون درهم في أبوظبي لتصميم وتقديم أحد حلول الطاقة المتكاملة لمحطة تجزئة سوائل الغاز الطبيعي. وسوف تمثل شركة سيمنس المقاول الرئيس لأعمال الكهرباء لمشروع خط إنتاج سوائل الغاز الطبيعي الرابع في الرويس التابع لشركة (جاسكو)، ومن المخطط أن يبدأ تشغيل هذا الخط في آذار٢٠١٢، يذكر أن شركة سيمنس، بوصفها المقاول الرئيس لأعمال الكهرباء، ستقوم بإمداد المحطة بالمحولات الكهربائية ومحولات التوزيع والمحطات الكهربائية عالية الفولتية ومتوسطة الفولتية ومنخفضة الفولتية ومراكز التحكم بالمحركات. وسوف يشمل نطاق الإمداد أيضاً، الهندسة،والتصميم، نظام إدارة الكهرباء والمحركات متوسطة الفولتية ومنخفضة الفولتية والعناصر الأخرى المختلفة من المعدات والأجهزة، فضلاً عن ذلك، يشمل الطلب أيضاً عملية التركيب بالكامل والتجهيز والإشراف على المعدات والأجهزة الكهربائية.

وفي السعودية تسعى شركة (كيان) السعودية للبتروكيماويات لتمويل ما نسبته ٢٤٪ من إجمالي تكاليف مشروعها في الجبيل. يذكر أن الزيادة في التكاليف التي تقدر بنحو ٩ مليارات ريال جاءت بسبب أن الشركة وقعت معظم العقود لبناء المجمع وتشييده في وقت شهد ارتفاعاً حاداً في تكاليف الإنشاء والبناء عالميا على نحو غير مسبوق وارتفاع تكاليف القوى العاملة في المنطقة إضافة إلى التعديلات الهندسية التي طرأت على مرافق المشروع لتلبية احتياجات جميع المصانع. وستعمل الشركة على الترتيبات اللازمة للحصول على تمويل تغطية تلك الزيادة في التكاليف من بنك أو بنوك عدة بدعم ومساندة من قبل المساهمين الرئيسيين لضمان اكتمال تنفيذ جميع المصانع في مجمع الشركة في الوقت المحدد. ويعد مجمع الشركة أكبر مجمع بتروكيماوي متكامل في العالم لإنتاج الايثيلين، البروبلين، البولي إيثلين، البولي بروبلين، جلايكول الايثلين، إلى جانب العديد من المنتجات المتخصصة التي تنتج محليا لأول مرة مثل أمينات الإيثانول، البيسفينول، الإيثوكسيليت، البولي كاربونيت، الأسيتون وغيرها،وكانت الشركة قد أعلنت أيضاً عن بدء التشغيل التجريبي لمصنع الاوليفينات في مجمع الشركة بمدينة الجبيل الصناعية.

وفي قطر أعلنت شركة راس غاز المحدودة التي تقوم بتوريد الغاز الطبيعي المسال، عن بيع شحنة من الغاز الطبيعي المسال إلى شركة بتروبراس، وهي أكبر شركة بالبرازيل، مسجلة بذلك أول شحنة من الغاز الطبيعي المسال القطري إلى البرازيل. في الوقت الذي يشهد فيه سوق الغاز الطبيعي المسال في أمريكا الجنوبية تنامياً، وقد تم تحميل شحنة الغاز الطبيعي المسال على متن ناقلة الغاز الطبيعي المسال (إكسبريس) المؤجرة تأجيراً قصير الأمد لشركة بتروبراس، وذلك في ميناء راس لفان بشمال قطر لتتجه إما إلى محطة بيسيم للغاز الطبيعي المسال بولاية سيارا في شمال شرق البرازيل أو إلى محطة خليج غوانابارا للغاز الطبيعي المسال في مدينة ريو دي جانيرو.

اما في العراق تتابع شركة شل الهولندية التطورات في العراق في ظل قرار الحكومة العراقية طرح مناقصة لإقامة محطة توليد كهرباء جديدة في خور الزبير لسد العجز الكبير في الطاقة الكهربائية، وتهدف هذه المناقصة إلى إحراز تقدم سريع في مشروع ضخم للغاز مع العراق قد يتم البدء في تنفيذه قريبا بالتعاون مع شركة شل.

يذكر أن محطة التوليد الجديدة سوف توفر ٥٠ ميغاوات من الكهرباء في جنوب العراق، ومن المقرر أن تصدر إدارة الهندسة والمشتريات والإنشاءات الحكومية في بغداد قريبا هذه المناقصة، في حين تم التأكيد على المتعاقدين في القائمة وفي الوقت نفسه قامت الحكومة العراقية وشركة شل بالفعل بشراء كل التوربينات للمحطة المقرر إنشاؤها في خور الزبير، وأعطت الحكومة العراقية الضوء الأخضر لتشكيل شركة تتولى عمليات تمويل وتنفيذ مشروعات الغاز الجديدة، في حين استحوذت شركة غاز جنوب العراق على ٥١ ٪ ، وشركة شل ٤٤ ٪ وشركة ميتسوبيشي اليابانية ٥٪ وذلك لتجميع وتصنيع الغاز الذي يتم حرقه في الهواء من أربع مضخات عملاقة لحقول النفط في جنوب العراق.

من جهتها تدرس وزارة النفط ما إذا كانت تعتزم المضي قدماً في جولة استدراج العروض الثالثة لمنح تراخيص لثلاثة حقول غاز كبرى في الأول من أيلول،أي الموعد الذي تم الإعلان عنه في وقت سابق، أو تغيير هذا الموعد، وتهدف هذه الجولة إلى العمل على تطوير حقل عكاس في محافظة الأنبار الذي تقدر وزارة النفط حجم احتياطياته بـ ٥,٦ تريليون قدم مكعب، وحقل المنصورية في محافظة ديالى بـ ٤,٥ تريليون قدم مكعب، وحقل السيبة في البصرة بـ ١,١٣ تريليون قدم مكعب. يُذكر أن حقلي عكاس والمنصورية قد عُرضا في جولة استدراج العروض الأولى التي أقيمت في شهر حزيران من العام الفائت. وكانت شركة واحدة قد قدمت عرضاً لحقل عكاس في تلك الجولة، وقد رفضت وزارة النفط هذا العرض، فيما لم تقدم أي من الشركات المنافسة عرضاً للعمل على تطوير حقل المنصورية. ويُسمح لنحو ٤٥ شركة عالمية، تأهلت من قبل وزارة النفط لتكون جزءاً من جولات استدراج العروض، بالمشاركة في المزاد الذي يجري على رخصة الغاز.

كما طالبت وزارة النفط من (بي بي) وشريكتها شركة النفط الوطنية الصينية أو (سي أن بي سي) تغيير علاوة التوقيع الخاصة بحقل الرميلة النفطي من قرض قابل للاسترجاع بفائدة مخفّضة إلى مبلغ صغير غير قابل للاسترجاع. وكان العراق قد منح قرضاً قابلاً للاسترجاع في خلال ٥ سنوات وبفائدة مخفّضة تبلغ قيمته ٥٠٠ مليون دولار لحقل الرميلة النفطي العملاق في جنوب العراق، على أن يقوم كل من (بي بي وسي أن بي سي) بدفع المبلغ. وكانت الوزارة قد طلبت من الشركتين دفع علاوة توقيع غير قابلة للاسترجاع بقيمة ١٠٠ مليون دولار.

كما تعتزم كلٌ من "بتروناس ناسيونال" الماليزية و"بتروليوم اكسبلوريشن" اليابانية المعروفة باسم (جابكس) منح عقد قصير الأمد من أجل حفر آبار عدة في حقل الغراف النفطي غير المستغل الواقع جنوبي العراق، على حد تعبير أحد المسؤولين التنفيذيين في الشركة.

يذكر أن ائتلاف الشركات يعتزم حفر بئري تقييم في الغراف هذا العام بدءاً من تشرين الثاني ، وتم منح ائتلاف "بتروناس-جابكس" عقد تطوير حقل الغراف الذي تقدّر احتياطاته النفطية المؤكدة بمليار برميل، وذلك في إطار المزاد الثاني لمنح التراخيص الذي عُقد في بغداد في كانون الأول من العام الفائت، كما تعهدت الشركات العمل على تعزيز إنتاج النفط الخام في حقل الغراف وصولاً إلى ٢٣٠ ألف برميل يومياً في العام ٢٠١٦، والقبول بسعر ١,٤٩ دولار لكل برميل يتم إنتاجه. وتبلغ حصة "بتروناس" في المشروع ٤٥٪، فيما تملك "جابكس" حصة قدرها ٣٠٪، أمّا الحصة المتبقية التي تمثل ٢٥٪ من المشروع فتملكها الشركة النفط الحكومية العراقية.

نمو الاقتصاد الامريكي يتراجع الى ٢,٤ بالمئة

واشنطن / وكالات

تراجع نمو الاقتصاد الامريكي ما بين ابريل نيسان ويونيو حزيران حيث لم تتعد نسبة نمو الناتج الاجمالي المحلي ٢,٤ ٪، مقارنة بـ٣,٧ ٪ في الاشهر الثلاثة السابقة، حسب ما اعلنت وزارة التجارة الامريكية.

وتتزايد المخاوف على قدرة الاقتصاد الامريكي على التعافي بعد الانكماش الذي اصابه، حيث ان نسبة النمو هذه هي الادنى منذ صيف ٢٠٠٩ الذي سجل بداية الانتعاش في الاقتصاد الاول في العالم.

وعند هذا المستوى يكون النمو ادنى من طاقات الاقتصاد الامريكي، ما يشير الى ان الولايات المتحدة قد تحتاج الى فترة طويلة لاستعادة ٨,٥ ملايين وظيفة خسرتها في الانكماش الذي بدأ في كانون الاول٢٠٠٧.

واعلن الرئيس باراك اوباما معلقا على صدور الارقام ان تسجيل اربعة فصول متتالية من النمو هو "مؤشر مثير للارتياح"، لكنه اضاف محذرا "علينا زيادة نسبة النمو هذه" لامتصاص البطالة.

واعتبر البيت الابيض ان ارقام اجمالي الناتج الداخلي تكشف عن نمو "متين" لكنه غير كاف "لخفض البطالة بشكل جوهري."

ويقوم النمو بشكل اكبر على استثمارات المؤسسات والشركات التي ازدادت بنسبة ١٩,١ ٪.

وظهر مفعول الدعم المالي الحكومي بوضوح، لكن التارة الخارجية كلفت البلاد ٢,٧٨ نقطة من النمو بسبب تزايد الواردات بشكل كبير.

ولم ترتفع مبيعات المنتجات الامجريكية سوى بنسبة ١,٣ بالمئة ، وهي نسبة ضعيفة بالكاد تزيد عن الفصل الاول (١,١ ٪).

وقال ايان شيفردسون الخبير الاقتصادي في مكتب اتش اف اي لوكالة فرانس برس: "يجب ان تزيد المبيعات النهائية وان يتراجع التاثير السلبي للتجارة الخارجية حتى نتمكن من تحقيق نمو جيد."

وقال سال غواتييري الخبير الاقتصادي في بي ام او كابيتال ماركتس للوكالة ان "نمو الاقتصاد الامريكي يبقى هشا ويقوم بشكل كبير على دعم الدولة" متوقعا ان يتباطأ الى ٢ بالمئة في النصف الثاني من السنة.

واضاف: "كان يمكن ان نكون اكثر تفاؤلا لو ان الشركات تستثمر في التوظيف وليس في الآليات"، معتبرا ان هذا الامر كان ساعد المستهلكين على "الخروج من المأزق."

وصدرت معطيات اجمالي الناتج الداخلي في فترة من الشكوك بشأن قوة الاقتصاد الامريكي ومن المخاوف المتزايدة من ان ينتكس مجددا او يغرق في انهيار الاسعار.

واعلن رئيس البنك المركزي الامريكي الاسبوع الماضي انه مستعد لاتخاذ تدابير دعم اضافية اذا ما دعت الحاجة، معتبرا ان الوضع لا يتطلب ذلك في الوقت الراهن.

وفي المقابل، اعتبر صندوق النقد الدولي في وثيقة نشرت الجمعة ان على السلطات القيام بتحركات جديدة.

أرامكو السعودية تدعو شركات لتقديم عروض لحقول غاز بحرية

السعودية / (رويترز)

قالت مصادر بقطاع الطاقة ان شركة أرامكو السعودية الحكومية للنفط دعت شركات لتقديم عروض لتنفيذ أعمال بحرية في حقلين للغاز الطبيعي غير المصاحب للنفط يغذيان محطة واسط أكبر محطة للغاز الطبيعي في المملكة.

وستعالج واسط ما يصل الى ٢,٥ مليار قدم مكعبة يوميا من الغاز الطبيعي من حقلي العربية والحصبة البحريين.

وقال مصدر لرويترز ان الموعد النهائي لتقديم العروض هو السابع من نوفمبر تشرين الثاني مضيفا أن العمل سيشمل مد خطوط أنابيب وبناء منصات في حقلي العربية والحصبة.

ودعت أرامكو شركات لتقديم عروض على حزم الاعمال البرية الشهر الماضي.

وتركز السعودية أكبر بلد مصدر للنفط في العالم على تطوير انتاجها من الغاز الطبيعي للوفاء بالطلب المحلي سريع النمو وذلك بعد اكتمال خطة لرفع الطاقة الانتاجية من النفط الخام العام الماضي.

ولم تعلن أرامكو التكلفة التقديرية لمحطة واسط لكن مصادر بالقطاع قالت انها قد تتكلف بين ستة مليارات وثمانية مليارات دولار.

ويأتي معظم انتاج المملكة من الغاز الطبيعي مصاحبا لانتاج النفط لذا تتأثر امدادات الغاز بخفض المملكة انتاج النفط الخام تمشيا مع تخفيضات منظمة أوبك.

وقالت أرامكو في نشرتها السنوية لعام ٢٠٠٩ ان انتاجها من الغاز غير المصاحب للنفط تجاوز للمرة الاولى انتاجها من الغاز المصاحب في العام الماضي.

والى جانب محطتي الخرسانية وكران للغاز ستساعد محطة واسط السعودية في تحقيق هدفها برفع انتاجها من الغاز الخام الى ١٥,٥ مليار قدم مكعبة يوميا بحلول ٢٠١٥ من ١٠,٢ مليار قدم مكعبة يوميا حاليا.

تويوتا تسحب ٤١٢ ألف سيارة أخرى من السوق الأمريكية

واشنطن / وكالات

أعلنت شركة تويوتا انها ستقوم بسحب ٤١٢ ألف سيارة من السوق الامريكية بسبب مشكلات في عجلة القيادة فيها.

وافادت الشركة في بيان لها انها ستسحب ٣٧٣ الف سيارة من نوع أفالون و٣٩ ألف سيارة من نوع ليكزس LX ٤٧٠ .

ويعد هذا الاعلان أكبر عملية سحب لسيارات تجريها تويوتا منذ إعلانها سحب ٦٠٠ ألف سيارة من نوع سينا لاصلاح مشكلات في حامل الاطار الاحتياطي فيها في ابريل/نيسان.

وواصلت تويوتا عملية سحب سياراتها منذ اوكتوبر/تشرين الاول عندما قررت سحب ٥,٣ مليون سيارة وشاحنة لاصلاح بطانة ارضية السيارة التي يمكن ان تعيق دواسة البنزين وتسبب في زيادة ضخ البنزين الى السيارة.

وبعملية السحب الجديدة يبلغ عدد السيارت التي قامت تويوتا بسحبها حوالي ٩,٥ مليون سيارة وشاحنة في الولايات المتحدة منذ شهر تشرين الاول عام ٢٠٠٩.

وشمل السحب السيارات من نوع أفالون المصنعة بين عام ٢٠٠٠ و٢٠٠٤ لأن قفل مقود القيادة فيها قد يتعرض للكسر تحت ظروف معينة.

أوضح بيان الشركة أن ثمة مشكلات في تصنيع قفل عجلة القيادة، اذ بمرور الوقت يتسبب في شقوق على سطحها يمكن أن تتوسع بمرور الزمن وتتسبب في صعوبة قفل عجلة القيادة اثناء وضع الوقوف او العكس احيانا اذ قد تتسبب في قفل عجلة القيادة اثناء قيادة السيارة .

واشارت الشركة إلى رصد ثلاثة حوادث غير مؤكدة بسبب هذه المشكلة ولكن دون وقوع ضحايا فيها.

واضافت الشركة بأنها ستصلح هذا العطل باستبدال الجزء الذي يتسبب به في عجلة القيادة.أما بالنسبة الى السيارت من نوع ليكزس LX ٤٧٠ فإن الشركة ستسحب الموديلات المصنعة في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧ لاصلاح مشكلات في محور عجلة القيادة فيها. وتقول الشركة انه لم تسجل اية حادثة بسبب هذه المشكلة في هذا النوع من السيارات .

وقالت الشركة إن أصحاب هذه السيارات سيتلقون رسائل في أغسطس/آب المقبل تطلب منهم جلب سياراتهم الى وكلاء الشركة.

وأثرت المشكلة في سيارات LX٤٧٠ على حوالي ٩٦٧٠ سيارة في اليابان وفي موديلين من سيارات سيارات اللاند كروسر. واستدعت تويوتا ٦٧٥٠ سيارة اخرى في اليابان من نوع برونارد بسبب المشكلة ذاتها التي تعاني منها السيارات من نوع أفالون.

وتسبب هذا السحب في تلكؤ في مبيعات الشركة في الولايات المتحدة، بعد أن شهد العام الماضي نموا سريعا في مبيعاتها. وارتفعت المبيعات بنسبة ١٠٪ في الأشهر الستة الأولى من العام بينما إرتفعت نسبة مبيعات صناعة السيارات عموما بنسبة ١٧٪ .

الاقتصادي | العدد (1867) السنة السابعة - الثلاثاء (3) آب 2010

رئيس اتحاد رجال الأعمال

عملية التحول الاقتصادي المثلى تكون تدريجياً وليس عن طريق الوصفات الجاهزة

حوار / ليث محمد رضا

يعد اتحاد رجال الاعمال العراقيين من المنظمات الاقتصادية غير الحكومية التي سجلت حضوراً لافتاً للنظر بعد عام ٢٠٠٣ سعياً لتنشيط دور القطاع الخاص في اطار التحول الاقتصادي المفترض . وعلى الرغم من هذا السعي انحسر دوره في الاداء بفعل ظروف متداخلة، ولأجل التعرف على طبيعة الاداء والمقترحات الكفيلة بتفعيل دوره ، حاورت (المدى الاقتصادي) رئيس اتحاد رجال الاعمال العراقيين راغب رضا بليبل .

× ما دور اتحاد رجال الاعمال في صناعة القرار الاقتصادي ؟

-اتحاد رجال الاعمال هو احد المنظمات المهنية و الاقتصادية الموجودة في البلد الذي قدم وما زال يقدم حلولاً و مقترحات لمعالجة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي في قطاعاته المختلفة و قدم الاتحاد في هذا المجال العديد من الدراسات للمسؤولين و اصحاب القرار و قد تم تشكيل العديد من اللجان الحكومية بناء على دراسات و مذكرات قدمها اتحاد رجال الاعمال و من اهم تلك اللجان الهيئة الوطنية لتطوير القطاع الصناعي الخاص الذي صدر بالامر الديواني ٢١٥ و كذلك لجنة التدريب و التأهيل لدراسة احتياجات سوق العمل في مناهج التدريب المهني و التقني كذلك المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي من جراء الديون و القروض التي استلمها القطاع الصناعي ، و الان لا يمكن تسديدها بسبب الظروف التي يمر بها البلد .

وكذلك كان للاتحاد اهتمام بالبطالة ودور القطاع الخاص في امتصاص هذه الظاهرة ، و لدينا دراسة معمقة و مستفيضة فيها حلول لمشاكل الاقتصاد العراقي و الحلول الناجعة للقطاعات الاقتصادية.

و قد تم عقد العديد من الندوات و الورش في مواضيع مهمة جداً يعاني منها الاقتصاد العراقي منها موضوع الخصخصة و الاستثمار الاجنبي و موضوع الضرائب و الرسوم و تمويل مشاريع القطاعين الخاص والزراعي و القطاعات الاقتصادية و دراسات عدة من اجل توعية المجتمع و كل جهودنا تنصب لخدمة الاقتصاد العراقي .

× في ظل ضعف نشاط القطاع الخاص في العمليات الإنتاجية، ما الإجراءات الكفيلة للنهوض بهذا القطاع ؟

-القطاع الخاص و منذ فترة زمنية كبيرة كان يعاني من سياسة النظام السابق في تحجيم دوره ، و بعد سقوط النظام ايضاً عانى القطاع الخاص من مشاكل عدة منها سياسة الاغراق و تدمير المشاريع الانتاجية و الزراعية و الخدمية، وكان من الأجدى ان تعي الدولة عملية التحول من اقتصاد شمولي الى اقتصاد حر تتطلب الدراسة و تتم تدريجياً وليس عن طريق الوصفات الجاهزة ، وان تكون مدروسة بشكل دقيق حتى لا يحصل اغراق جراء فتح السوق العراقية على الاسواق العالمية بالشكل الذي سبب توقف المشاريع الانتاجية و كذلك الزراعية ، و ان تكون هنالك ثمة سياسة منضبطة لعملية التمويل لمشاريع القطاع الخاص و ان تكون عملية التمويل لتطوير الاقتصاد العراقي بشروط ميسرة و فترة سداد طويلة و مناسبة و ايضاً كان يفترض ان تطبق القوانين السائدة في ظل النظام السابق خلال المرحلة التي تشهد تحولاً للاقتصاد العراقي نحو الاقتصاد الحر بوجود ضوابط تنظيم عملية الاستيراد ، وان تخضع البضائع الداخلة إلى البلد للرسوم الكمركية و الفحص و السيطرة النوعية، وكذلك توفير خدمات اساسية لمشاريع القطاع الخاص كالكهرباء و الماء و غيرهما ومن ثم إعادة النظر بالقوانين التي كانت سائدة في النظام الشمولي وبما يتلاءم مع المرحلة الحالية.

في كل بلدان العالم التي تتبنى الاقتصاد الحر تكون هنالك حرية في تنظيم القطاعات الاقتصادية و شرائحها و كثرة المنظمات التي تضم ممثلين للقطاع الخاص حالة صحية ، فتركيا على سبيل المثال تضم عشرات المنظمات المهنية التي تعمل بحرية و من دون اي ضغط كما يحصل لنا بالوقت الحاضر فمنظماتنا الاقتصادية لديها مشاكل كبيرة بسبب القرارات و الاجراءات التي اتخذت من قبل الحكومة في ٢٠٠٥ ،

×كيف ترى العلاقة بين القطاعين الخاص و العام في العراق ؟

– نظراً للظروف التي يمر بها العراق فأحدهما يكمل الآخر فالدولة في شكل النظام الاقتصادي السابق كانت تعتمد على مشاريعها في تنمية الاقتصاد العراقي بينما كان دور القطاع الخاص هامشياً و بسيطاً جداً مع القطاع العام لكن في المرحلة التي تلت سقوط النظام ، واتساقاً مع آليات الاقتصاد الحر الذي يعتمد بالدرجة الاساس على القطاع الخاص الذي يحتاج الى مناخات و قوانين و دعم حكومي بعد دراسة وضعه بشكل دقيق لتمكينه من القيام بدوره على أكمل وجه الى جانب القطاع العام لتوفير ما يحتاجه البلد من منتجات صناعية و زراعية و يكون له دور مكمل للقطاع العام في المرحلة الحالية ليمتلك دوراً ريادياً في الاقتصاد العراقي .

×ما القوانين المثلى بتقديركم التي تفعل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ؟

– القطاع الخاص لا يمكن له ان ينمو الا بوجود قوانين ملائمة للوضع الجديد و ان تنفذ، فمثلاً قانون التعرفة الكمركية وقانون حماية المنتجات الوطنية و السير بأتجاه المبادرة الزراعية لتشمل كل مناطق العراق و تقديم الخدمات الاساسية للاقتصاد العراقي و اعادة النظر بقوانين سابقة كانت سائدة بالنظام الشمولي و يجب ان يعاد النظر بها حتى تكون ملائمة للوضع الجديد للاقتصاد الحر و هناك قوانين عدة منها قانون العمل و قانون الضرائب و الرسوم،حيث ان الدولة حتى الآن تحتكر اغلب نشاطها الاقتصادي لصالح مؤسساتها ، و القطاع الخاص مازال يعاني من الاوامر و الاجراءات التي تحد من نشاطه ، وهذه المسألة تؤثر سلبياً على القطاع الخاص و انتاجه ، و ايضاً يجب اعادة النظر في قانون البنك المركزي و قانون تنظيم التجارة.

×أي القطاعات الاقتصادية تعد النموذج الحقيقي الخاص في العراق ؟

-القطاع الخاص دائماً يتحرك حسب المناخات التي توفر له و نحن نركز بالوقت الحاضر على القطاعات الانتاجية هي التي تحرك الاقتصاد و توفر فرص العمل و تجعل دورة العمل داخل البلد تأخذ فترة اطول من دون ان يتم الاستيراد من المناشئ الخارجية فالمشاريع الصناعية و الزراعية و كذلك الخدمية هي قطاعات المشاريع المهمة التي تحتاج الى دعم ورعاية في الوقت الحاضر.

× في ظل تعدد المنظمات الاقتصادية غير الحكومية في العراق ، هل ترى ان هذه الحالة صحية أم هي غير ذلك و لماذا ؟

– في كل بلدان العالم التي تتبنى الاقتصاد الحر تكون هنالك حرية في تنظيم القطاعات الاقتصادية و شرائحها و كثرة المنظمات التي تضم ممثلين للقطاع الخاص حالة صحية ، فتركيا على سبيل المثال تضم عشرات المنظمات المهنية التي تعمل بحرية و من دون اي ضغط كما يحصل لنا بالوقت الحاضر فمنظماتنا الاقتصادية لديها مشاكل كبيرة بسبب القرارات و الاجراءات التي اتخذت من قبل الحكومة في ٢٠٠٥ ، و عندما حلت الاتحادات المهنية و وضعت ضوابط و شكلت لجنة سداسية سميت لجنة تنفيذ قرار مجلس الحكم رقم ٣ ، و هذه اللجنة لا تمتلك تصوراً واضحاً عن شكل النظام الاقتصادي الحالي والمفروض ان تكون فسحة من الحرية لهذه المنظمات لكي تمارس عملها و لكن كل منظمة يجب ان يكون لها نظام داخلي و ضوابط تعمل وفقها لكي ينتعش الاقتصاد و تأخذ الدراسات و المشاريع الموجودة في هذه المنظمات بعدها الصحيح الذي يخدم البلد و اقتصاده .

× ما أهم النشاطات التي اضطلع به اتحاد رجال الاعمال ؟

-اتحاد رجال الأعمال قدم العديد من الدراسات و شكلت العديد من اللجان الاقتصادية و هذه كانت من المهمات التي يتولاها الاتحاد بالوقت الحاضر لان حجم المشكلة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي كبيرة جداً، فدراساتنا تصب بمعالجة هذه المشاكل و وضع حلول إضافة إلى أن الاتحاد مستمر بحضور الملتقيات و المؤتمرات الداخلية و الخارجية و اللجان الاقتصادية التي شكلت فالاتحاد مستمر برفدها .

×هل تلمسون استجابة من الجهات الحكومية الى ما تتقدمون به من دراسات و توصيات؟

-الدراسات بالإجمال قدمت في فترات متفاوتة ، اما الدراسات التي قدمت في الآونة الأخيرة أي قبل سنة من الان ، فقسم منها حظي ببعض الاهتمام و شكلت لجان مارست عملها و لكن في اوقات متباعدة لذلك لا نلمس و جود جدية لدى المسؤولين في معالجة ما قدمناه من حلول لمشاكل الاقتصاد العراقي .

× ما طبيعة المشاكل التي يعاني منها اتحاد رجال الاعمال ؟

– مشاكل اتحاد رجال الاعمال هي مشاكل سائر المنظمات الاقتصادية غير الحكومية تتمثل بتدخل الجهات الحكومية في نشاطات المنظمات المهنية و المنظمات غير حكومية و هذه التدخلات هي من اهم المشاكل التي تعاني منها المنظمات المهنية في الوقت الحاضر .

الاقتصادي | العدد (1867)السنة السابعة -الثلاثاء (3) آب 2010

تحقيق / ليث محمد رضا

نشهد في المرحلة الراهنة انتشاراً واسعاً لشركات و محال الصيرفة التي باتت سمة للعديد من الاسواق و الشوارع ناهيك عما تشهده تلك من تداول العملة المحلية الى جانب العديد من العملات الاجنبية الامر الذي يشكل ظاهرة جديرة بالتوقف و التحقق عن طبيعة النشاط الذي تزاوله هذه الشركات ومحال الصيرفة و انعكاسات هذا النشاط على الاقتصاد الوطني و فرص التنمية و الأهم من ذلك مدى قانونية تلك النشاطات و دور البنك المركزي في التعاطي مع تلك الشركات.

اليورو
الاكثر تداولاً بعد الدولار في عالم الصيرفة

ينبغي ان يتجه المواطنون و التجار على حد سواء الى المصارف لانها أئمن في تبادل العملات و في الايداع و الان الدولة ستنشيء صندوقاً لضمان الودائع المصرفية بحيث عندما تضع مبلغاً في بنك يتكفل صندوق ضمان الودائع المصرفية بإعادة نقودك و هذه سياسة الاصلاح المصرفي التي يمضي بها البنك المركزي بالوقت الحاضر و ان حوالات الخارج ارخص من الداخل لان التحويل للخارج يكون الكترونياً.

مسار الحوالات و التنمية

ينطوي الخط الذي تسير به العملة الصعبة في الحوالات الخارجية ذهاباً او ايابا على اعتبارات تتعلق بالسياسة المالية للبلد و تلامس عمق الاقتصاد الوطني ، مدير شركة السماء للصيرفة مالك صاحب قال : ان الحوالات الخارجة هي اكثر من الداخلة فالمبالغ الداخلة هي بائسة في العادة لا تتعدى في غالبها مئات الدولارات اما المبالغ الخارجة فهي مبالغ فلكية حيث ان بعض شركات الصيرفة تحول في اليوم الواحد مايتعدى المليون دولار.

و قال مدير شركة النيل للصيرفة و الحوالات المالية حميد عباس: ان الحوالات داخل العراق و الخارجة منه متساوية تقريباً مشيراً الى ان الحوالات الخارجة اكثر من الداخلة بحكم الحراك التجاري الموجود حالياً كأستيراد البضائع و الاجهزة الكهربائية و السيارات .

فيما قال مصطفى الطيب مدير شركة الصيد للصيرفة : ان حجم الزبائن يعتمد على علاقات شركة الصيرفة و ثقة التجار بها لافتاً الى ان اغلب التجار حالياً يتجهون الى المصارف الاهلية حتى في موضوع الحوالات .

واوضح الطيب: ان التاجر بامكانه ان يجري حوالة بنكية عن طريق الصكوك لاية دولة في العالم .

و يقول عثمان عبد السلام و هو محاسب في شركة مصباح للصيرفة : اكثر اموال المزاد اليومي في البنك المركزي العراقي تسلم خارج العراق ، فالعملة تباع في الغالب على شكل حوالات اما لعمان او دبي ، حيث هناك شركات حوالاتها تصل في اليوم الواحد الى مليون أو مليون ونصف دولار و نحن نستلم عملة عراقية في بغداد و نسلم دولارات في الاردن مثلاً

أما مدير شركة عين للصيرفة عمار ماجد قال : ان اكثر الحوالات للصين بحكم الاستيراد الكبير من هناك و من ثم من عمان و تأتي دبي بالمرحلة الثالثة .

د. محمد صالح القريشي الخبير في قضايا التنمية قال : حالياً الدينار العراقي يدعم بارصدة من العملة الصعبة في البنك المركزي ، و خروج العملة الصعبة من العراق تقلل من فرص الاستثمار لأغراض التنمية و ان خسارة العملة الصعبة ينعكس سلباً على الاقتصاد الوطني .

فارق السعر

هناك فارق لافت للنظر في اسعار الدولار تحديداً بين السعر الذي يباع في المزاد اليومي للبنك المركزي و بين شركات الصيرفة ، وقال مدير شركة الربيع للصيرفة سالم مهند : انا لا اشتري العملة من المزاد اليومي للبنك المركزي فهناك شركات معينة تدعى بشركات التحويل المالي و هي تقريباً عشر شركات مجازة ورأس مالها يقدر بعشرات الملايين من الدولارات نشتري منها .

المدير المفوض لشركة الطيف للتحويل المالي قال : ان السبب في ارتفاع اسعار العملات في شركات الصيرفة هو ان المصارف التي تشتري من البنك المركزي تضيف نصف نقطة لتبيع بـ ٨٣،٥ او ٨٤ نقطة و نحن كشركة تحويل مالي لا نشتري مباشرة من البنك المركزي لكن نشتري من المصارف و نحملها نقطة او اثنتين و تصبح بـ ٨٥ نقطة.

فائق ناصر حسن من رابطة المصارف العراقية الخاصة قال : ان المصارف لابد لها من هامش ربحي إضافة الى المخاطر المحدقة بعملية نقل الاموال من اجل شراء الدولارات في ظل المخاطر الامنية الامر الذي يجعل من مبالغ الحمايات ككلف اضافية إضافة الى ان البيع بالجملة ليس كالبيع بالمفرد، فالذي يشتري مئة دولار لا يهمه اذا كان السعر اكثر، لان الفرق سيكون قليل لكن الذي يشتري عشرة الاف دولار على سبيل المثال سيكون الفارق مؤثراً وفي ذلك الحين سيبحث عن الارخص و كذلك شركات الصيرفة تخفض العمولة بحسب كمية الدولار المطلوبة .

و بخصوص عدم توجه المواطنين الى المصارف أوضح فائق : ينبغي ان يتجه المواطنون و التجار على حد سواء الى المصارف لانها أئمن في تبادل العملات و في الايداع و الان الدولة ستنشيء صندوقاً لضمان الودائع المصرفية بحيث عندما تضع مبلغاً في بنك يتكفل صندوق ضمان الودائع المصرفية بإعادة نقودك و هذه سياسة الاصلاح المصرفي التي يمضي بها البنك المركزي بالوقت الحاضر و ان حوالات الخارج ارخص من الداخل لان التحويل للخارج يكون الكترونياً.

الأكثر تداولاً

ثمة اعتبارات اقتصادية تترتب على تداول هذه العملة الاجنبية او تلك في اي الاسواق المحلية و توجد عملات اجنبية تلي الدولار في الترتيب من حيث التداول في السوق العراقي .

مدير شركة الفوز للصيرفة احمد عدنان قال : العملة الاكثر تداولاً من بعد الدولار

هي اليورو بفعل القضايا الاستيرادية و الحوالات و تلي اليورو عملات البلدان التي يسافر إليها العراقيون.

اما مدير شركة السلام للصيرفة عمر جودة فقال : الذي يأتي ويعمل حوالة لاحدى الدول الأوروبية باليورو يكون الاستلام بالدولار او الدينار و التسليم باليورو فحتى حينما نستلم دولاراً اعادله باليورو حسب سعر الصرف في تلك الدولة الأوروبية التي يريد منها المبلغ .

بينما قال مدير شركة اليوم للصيرفة مصطفى سلام : ان عمل شراكات الصيرفة سيما الحوالات تضائلت بالسنوات الاخيرة فمثلاً قبل ٢٠٠٣ كنا نعمل حتى الحادية عشرة ليلاً اما الان إلى الثالثة ظهراً .

غسيل أموال

العديد ممن يزاول اعمال الصيرفة و الحوالات يعمل من دون ترخيص من البنك المركزي العراقي و هذا حال اكثر المحال المتواجدة حالياً في الاسواق المهة و حتى في الاحياء ، ناهيك عن منظر الطاولة و الكرسي على الرصيف و القطعة الورقية التي كتب عليها بالقلم العريض (صيرفة) فحوالات بلا اجازة تعني ان لا كشوفات حساب و لا اوراق و لا من اين لك هذا مما يضع العديد من الاستفهامات على عمل تلك الشركات؟ فقد اتهمها العديد من المواطنين الذين تحدثوا لنا بالاسواق كالمواطن امجد عبد الله (٤٨ عاماً) الذي قال: ان البعض من هذه الشركات تزاول غسيل الاموال و طالما هي غير خاضعة للرقابة فليس من البعيد ان يكون البعض منها متورطاً مع الارهاب فيما قال (م-ن) صاحب شركة (ـــ) : انا اعمل من دون اجازة و لدي اسباب و ليس من حق احد ان يتحدث بالاعلام و يتهمني او زملائي بتهم باطلة فنحن لا يمكن ان نرتكب اموراً خطيرة كغسيل اموال فكل ما في المسألة هو اننا نعرف ان الحصول على اجازة مسألة معقدة تتضمن اجراءات طويلة و روتيناً مزعجاً ، فيما قال (ع-ح) صاحب شركة (ـــ) : ان السبب في عدم مراجعتي البنك المركزي للحصول على اجازة هو ان الكثير من زبائني لا يرغبون بتقديم كشوفات للحوالات .

و قد طالب العديد من المراقبين البنك المركزي و مجالس المحافظات في وقت سابق بأتخاذ اجراءات لايقاف ظاهرة المصارف غير المرخصة ، و قرر مجلس محافظة البصرة في الشهر المنصرم منع شركات الصيرفة التي لاتحمل إجازة ممارسة مهنة من العمل لحين ملء الاستمارة التي تجيز لممارسة مهنة الصيرفة بحسب مصدر مسؤول في مجلس المحافظة بعد ان عقد مجلس المحافظة اجتماعا طارئا مع مدراء شركات الصيرفة في المحافظة، وشدد على ضرورة الالتزام بهذه الضوابط وتنظيم عمل شركات الصيرفة في المحافظة.و ذكر المجلس في حينه ان الاجراء جاء في سياق تفعيل النظام وتنظيم عملية السوق المحلية في المدينة من خلال الالتزام بالكتاب الصادر من البنك المركزي العراقي لفرع البصرة بمنع شركات الصيرفة غير المرخصة .

التدقيق و الرقابة

وليد عيدي عبد النبي تحدث لـ (المدى الاقتصادي) كخبير اقتصادي قائلاً : البنك المركزي ابلغ شركات الصيرفة ان نشاط عملها محلي بحت و ان يكون رأس مالها ٥٠ مليون دينار بعد ان كان ٢٥ و اردنا تشجيع الشباب اجزنا الشراكة بين اثنين و شددنا على الاجازات لان القدرة الاستيعابية للاقتصاد العراقي لا تسمح بالاعداد الكبيرة و الان نحن نلاحق الشركات غير المجازة ، و بخصوص مسار حولات العملة الصعبة المتجهة نحو الخارج قال عيدي: الاقتصاد العراقي الان مفتوح من حيث الرقابة التحكمية و في السابق كانت لنا شركة تحاسب على عملية الحوالات اما الان فالاقتصاد انفتح و يسمح للمواطن ان يأخذ عشرة الاف دولار للحفاظ على كرامته ناهيك عن الطلاب و المعالجة الطبية و السياحة الدينية و هذه المسائل يجب ان تقنن حتى لا تستخدم هذه الشركات في غسيل الاموال او ما شابه ذلك خلافاً لتعليمات البنك المركزي سيما اذا كانت غير مجازة فالفاعل يكون مهرباً و الان نحن ننسق مع السلطات الامنية و الجهات العليا من اجل ايجاد آلية مناسبة لعمل هذه الشركات .

و قال مستشار البنك المركزي العراقي الدكتور مظهر محمد صالح: أن شركات الصيرفة في العراق، لا تعمل إلا بترخيص من البنك المركزي العراقي ومنها شركات لديها حسابات خاضعة للرقابة والتفتيش والتدقيق الميداني بين فترة وأخرى.

ويبلغ عدد هذه الشركات في الوقت الحالي زهاء ٣٧٠ شركة، ويصل رأسمالها إلى ٦٠٠ مليون دولار، ويحق لها فتح فروع في كل محافظات العراق، وتعمل وفق ضوابط البنك المركزي العراقي.

خارج السيطرة

ويشير مظهر محمد صالح مستشار البنك المركزي العراقي إلى أنه منذ عام ٢٠٠٣ حتى الوقت الحاضر ظهرت مكاتب تتعامل بالعملة الأجنبية والمحلية خارج نطاق البنك المركزي في كل محافظات ومناطق العراق.

ويقول صالح: "نحن نتجه لإنشاء هيئة تكافح الجريمة الاقتصادية، ومن ضمنها النشاطات المالية للمكاتب غير المرخصة". مشيرا إلى أن هناك تعاملات مالية في هذه المكاتب غير المرخصة، تجرى لتمويل (الإرهاب) وأخرى تتعلق بقضايا فساد مالي وإداري.

من جهته يرى الخبير المالي العراقي الدكتور محمد كافل حسين أن شركات الصيرفة تحتاج إلى سيطرة أكبر من قبل البنك المركزي، حيث يتولى البنك المركزي الرقابة والإشراف على البنوك والمصارف الأهلية والحكومية، من دون أن تكون هناك مراقبة وإشراف على شركات الصيرفة.

ينبغي التمييز بين شركات الصيرفة و شركات التحويل المالي المساهمة ، خاضعة للحصول على اجازة من البنك المركزي العراقي و اعمالها و نشاطاتها خاضعة للرقابة و التفتيش من البنك المركزي العراقي و التحويل المالي وشركات الصيرفة المجازة تخضع للرقابة و التفتيش و لكن واجباتهم تختلف بعكس ما يصور الناس و شركات التحويل المالي المساهمة هي شركات متخصصة بالتحويل بالتنسيق مع المصارف

رأي تحليلي

الخبير الاقتصادي ابو طالب الهاشمي قال : قبل كل شيء ينبغي التمييز بين شركات الصيرفة و شركات التحويل المالي المساهمة ، خاضعة للحصول على اجازة من البنك المركزي العراقي و اعمالها و نشاطاتها خاضعة للرقابة و التفتيش من البنك المركزي العراقي و التحويل المالي وشركات الصيرفة المجازة تخضع للرقابة و التفتيش و لكن واجباتهم تختلف بعكس ما يصور الناس و شركات التحويل المالي المساهمة هي شركات متخصصة بالتحويل بالتنسيق مع المصارف اما شركات الصيرفة فواجباتها و اهدافها الرئيسة المقررة من قبل البنك المركزي خاصة بالتحويلات المالية و التعامل بالنقد الاجنبي داخل العراق ، و بعض الناس يحولون عن طريقها بالرغم من انها لا تمتلك صلاحية للتحويل و انما متخصصة بالتداول بالعملة المحلية داخل العراق و يجب اذا ارادت ان تتخذ اية اعمال او وظائف جديدة ان تستحصل موافقة البنك المركزي بشكل تحريري، وبالنسبة للتحويل الخارجي توجد ثلاثة خطوط هي المصارف ، شركات التحويل ، الصيرفة.

و هنا من المهم الاشارة إلى ان الحصول على الدولار مسألة محصورة بالبنك المركزي و غرفة عمليات مزايدة العملة الصعبة ، المصارف عن طريق زبائنها بشكل مباشر من ذوي الفعاليات الاقتصادية و كذلك شركات التحويل المالي ايضاً تسجل لدى المصارف عمليات التحويل المطلوبة و بعد تأمين العملة المحلية و المصارف بدورها تدخل المزاد الرسمي و توفر اتجاهين من العملة الاجنبية الاتجاه الاول للتصريف الداخلي لتسيير اعمال الناس و الاتجاه الثاني شراء العملة لاغراض التحويل التجاري لتسديد فواتير السلع و الخدمات الموردة من الخارج اي يجب توفير وثائق رسمية يعترف بها البنك المركزي لاثبات ان التحويل الخارجي لتغطية الخدمات و السلع الموردة الى العراق و هناك شروط تفصيلية و ضعها البنك المركزي لهذه العملية مثلاً بأنه بالمصارف يجب ان يوجد كشف يسمى مراقبة غسيل الاموال حسب قانون غسيل الاموال يجب على المصارف ان تقدم كشفاً بالمبالغ التي زادت على عشرة الاف دولار فكل عشرة الاف دولار يجب ان يقدم للبنك المركزي الاسماء و الطريقة التي تم بها التعامل مع هذه المبالغ و هذه الخطوط الثلاثة توجد لها مخالفات عندما يلجأ المواطن لتحويل المبالغ عن طريق شركات الصيرفة المحلية و هذا تكتنفه مخاطر عدة اضافة لمخالفتها الطريق الرسمي المعتمد من قبل البنك المركزي العراقي و الزبون من حقه ان لا يذهب للصيرفة ولا للتحويل المالي، بل يذهب بشكل مباشر للمصرف وهذا هو الاجراء السليم ، و السبب في عدم اللجوء للمصارف هو التهرب من اعطاء معلومات حول طريقة الحصول على الاموال او المحل الذي ستصرف فيه و هذا بسبب تراكمات سابقة فالبعض يعتقد ان عملية التحويل المباشر معقدة و تتضمن روتيناً لكن بالواقع العملية تتم خلال ٤٨ ساعة و لكن عندما يكون المبلغ اكثر من عشرة الاف دولار يجب ان يقدم أوراقاً نظيفة و قوائم تجارية للمصارف لكي تعرضها للبنك المركزي عند التفتيش وحتى في المطارات لا يجوز للفرد المسافر ان يحمل اكثر من عشرة الاف دولار و يسأل بالمطار وإلا يعد تهريباً لذلك بعض المواطنين لا يصل إلى شركات التحويل المالي او المصارف و يعتمد احد الصرافين في الاكشاك و يحول بشكل مباشر مع العلم ان مكاتب الصيرفة المجازة غير معفاة من تقديم المعلومات.

الاقتصادي | العدد (1867) السنة السابعة -الثلاثاء (3) آب 2010

إشكالية التحول في الاقتصاد العراقي

(ضبابية الرؤية وهدر الامكانية)

عبدعلي كاظم المعموري

كان مفترضاً أن تتم إعادة النظر الشاملة بأوضاع الاقتصاد العراقي بعد سنوات طوال مابين (اقتصاد حرب) و(اقتصاد حصار)، و(اقتصاد تدمير ونهب وفساد)، وكان متوقعاً أن يكون هذا مبكراً، عندما انكشفت غبار الحرب واحتلال بغداد واستيعاب رعب الصدمة العسكرية، ومن الطبيعي أن يكون هذا الهم هو هماً وطنياً خالصاً وليس هماً احتلالياً، فإستراتيجية أصلاح الاقتصاد العراقي وانتشاله من أوضاعه المركبة، تبقى في المقام الأخير هدفاً يفترض أن يظل هاجساً للقوى الوطنية والمخلصين، بينما لا يشكل ذلك المعطى هدفاً يحظى بأولوية لدى المحتل،

إن التأخر المتعمد في النهوض بالاقتصاد العراقي من وهدة أزمته وركوده، تستوجب وقفة مجتمعية وطنية سواءً من ذوي الاختصاص أم من القائمين على الأمر، وهل أن المراهنة على اقتصاديات السوق الحرة، يراد لها أن تكون الحل السحري لأوضاع الاقتصاد العراقي على الأقل في الأجل القصير.

والعراقيون من أكثر مجتمعات الأرض التي أخضعت إلى التجريبية (الامبيريقية) المقيتة، سواء اقتصادياً أم سياسياً، وإذا ما كان الناس فيما مضى يتجرعون هوان هذه السياسات تحت ضغط الخوف والعنف، فالحالة مختلفة الآن تماماً، فحاجز تقديس السلطة، وتأليه الحاكم أمسى أمراً من الماضي، وهو ما سيفتح الباب واسعاً لمراجعة مجتمعية لسلوك وقرارات الحكومات، كرد فعل (العنف المضاد) لعنف السوق.

لقد ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية في تأخير وضع الخطط اللازمة للنهوض بالاقتصاد العراقي، إذ جرى عقد العديد من المؤتمرات والاجتماعات واللقاءات وفي مختلف دول العالم، ولكن من دول أية فاعلية ونتائج على الأرض.

إن الإقرار على فلسفة اقتصادية جديدة للاقتصاد العراقي بطريقة العلاج بصدمة القوة العسكرية ورعبها، ومن دون تخدير، كما يعبر عنها اقتصاديو البلدان المختلفة من العالم، والتي شيعت لفلسفة التحول نحو اقتصاد السوق، لا نريد اجترار تجاريبها في العراق، ولا نرفض أن تكون هناك فعل لآليات السوق، ونعتقد أن فك حزمة المفاهيم والألفاظ له ضرورة كبيرة في فهم تلافيف ما يختبئ تحت هذا المسمى من ذاك، فالاقتصاد العراقي في حقيقة الأمر لم يكن مركزياً (مخططاً) ولا اقتصاد سوق رأسمالي ولا سوق اشتراكي، بل هو في حقيقة الأمر اقتصاد مشوه؟.

ولهذا لم نستطع الى الآن أن نصل الى أنموذج دولة فاعلة، فالدولة في النظام السابق، أنها ذهبت رويداً رويداً من دولة تحاول تعزيز صفة الإنتاج في الاقتصاد الى الإشاحة الصريحة عن نفسها بأنها دولة توزيع الريع النفطي بامتياز، نتيجة التراجع في دورة الإنتاج الوطنية الذاتية، وهو ما كشفه الحصار الاقتصادي بوضوح، فيما شهدت مرحلة ما بعد الاحتلال، بالانسحاق التام للإنتاج المحلي.

وهكذا تولد في العراق أنموذج من الدولة متناقضة في دورها، فهي أما مركزية وسلطوية حد النخاع، وإما مترهلة وتابعة وضعيفة، ولذلك يصعب توصيف مخرجاتها(نتاجها) التنموي فهو يظل يتراوح مابين تنمية (تابعة– شبه رأسمالية– شبه اشتراكية– رثة– راكدة)(٤) ، وهو ما لا يساعد على الاستدلال بمعطى

واضح لا تخطئه العين في نمط أفعالها الاقتصادية.

ويبدو أن حقيقة قدرة الدولة وأهمية دورها المخطط له، قد استغلتها النظم الحاكمة وشخوصها الكاريزمية لصالح الهيمنة على السلطة ولجم المعارضين، وصوغ حال المجتمعات على وفق رؤية (الملك– الرئيس– الأمير– السلطان)، ويكاد يرددون جميعاً مقولة لويس (الدولة إنا) أي الحاكم.

ونعتقد بتواضع شديد أن خطأ كبيراً قد تم اقترافه بنوايا مسبقة وبإصرار، من قبل الذين ساهموا في اللجان التي تم اختيارها من قبل الأمريكان في ما يخص الشأن الاقتصادي على الأقل، إذ أن الاقتصاد والمجتمع العراقي لم يكن مهيأ لذلك لاعتبارات عدة، أبرزها حالة الحروب والحصار، ومبررات ذلك تكمن في الآتي:

١- إن الاقتصاد العراقي يعد اقتصاداً مدمراً بكل المقاييس، وبدون النفط ما كان ممكناً أن تستدام الحياة فيه، حتى في ظل أوضاعها الحالية.

٢- إن الاقتصاد العراقي لم يبدأ في نفض غبار التدمير والتهتك، وتخلف قطاعاته الاقتصادية بعد.

٣- جميع الممكنات التكنولوجية تعد متقادمة، ولا يمكن الاعتماد عليها، مما يتطلب خطة للتحديث التكنولوجي.

٤- الضغوط السياسية والأمنية وتواجد قوات الاحتلال، واستلاب جزء من الإرادة الوطنية، وعدم امتلاك القرار السياسي- الاقتصادي الكامل.

٥- لابد من الاعتراف من أن القطاع الصناعي والى حد ما القطاع الزراعي هما في حالة انهيار، وهذا ما يمكن تلمسه من حجم وتنوع السلع الزراعية والاستهلاكية المتوافرة في الأسواق العراقية.

٦- لا توجد سياسة تجارية واضحة، إذ لازالت مستوردات التجار من السلع الرديئة، بكل أنواعها تعج بها الأسواق، بل ما يمكن أن نلحظه، هو سيل الأجهزة الكهربائية الذي لا ينقطع، في بلد يعاني شحة كبيرة جداً في الكهرباء، ناهيك عما لعبته الإستيرادات الزراعية من كبح للإنتاج الزراعي المحلي.

٧- إن البنية التحتية التي ترنحت بهدوء بتأثير الأداء الاقتصادي الضعيف ووطأة الضربات العسكرية الأمريكية في عامي ١٩٩١ و٢٠٠٣، مع إهمالها في مرحلة الاحتلال، تشكل واحدة من أهم الروافع التي يحتاجها الاقتصاد العراقي، سواءً على مستوى توفير الخدمات من ناحية ام لاستجلاب وجذب الاستثمار الأجنبي من جهة أخرى.

إن اعتماد نظام اقتصاد السوق على الاقتصاد العراقي من دون حسابات صحيحة كمن يضع العربة قبل الحصان، فما هو معروف أنه نتيجة سياسات النظم الجمهورية منذ عام ١٩٥٨-٢٠٠٣، قد جرى أضعاف وتهجير الطبقة الوسطى في العراق، لمختلف الأسباب، وعليه لا توجد في العراق طبقة وسطى فاعلة، فهي إما تم تذويبها بفعل السياسات السابقة، أو هربت خارج العراق ومن دون إعادة بناء هذه الطبقة، فإن المستقبل ينذر في ضوء ما هو حادث الآن، من أن الشرائح الطفيلية التي ورثت الرأسمالية الوطنية العراقية، ستستبدل شعار الرأسمالية العتيد (دعه يعمل ... دعه يمر) الى شعار هي تريده (دعه ينهب ... دعه يمر).

ومن المناسب الإشارة الى أن العراق بعد سنين طوال لا يحتكم على قطاع خاص بالمعنى الحقيقي للكلمة، أي أننا لا نمتلك (رأسمالية محلية حقيقة)، لأسباب تتعلق بالطبيعة المنظورة سلفاً لهذه الشريحة، فضلاً عن طبيعتها وفلسفتها في العمل الاقتصادي، وبدون رأسمالية حقيقية لها ثقافتها وأصولها ووطنيتها المفترضة، لا يمكن بناء رأسمالية من دون رأسماليين، وما هو متاح الآن وسابقا في اغلبه(شرائح طفيلية تغذت على المال العام محاباةً أم نهباً، وتوليد رأسمالية بطريقة الأنابيب، يحمل معه مخاطر على المستقبل).

إلا أن ذلك لا يعني الهيمنة أو السيطرة الكاملة للدولة على الاقتصاد، بل يعني الانتقال من النظرة الأحادية (أي إما قطاع عام وإما قطاع خاص) إلى النظرة الاقتصادية الشاملة المنطلقة من خلفية وطنية، تسعى إلى حشد جميع الموارد والإمكانات الوطنية، والتجاوز نهائياً لموضوعة المفاضلة بين القطاعين العام والخاص. فالمفاضلة يجب أن تكون بين قطاع منتج وآخر قطاع هامشي، أو بين قطاع ناجح وآخر متعثر، والسياسة الاقتصادية السليمة يجب أن تتجه إلى تدعيم القطاع المنتج والناجح، وإلى معالجة سلبيات القطاعات الهامشية والمتعثرة.

إن اعتماد التحول السريع لاقتصاد من مثل الاقتصاد العراقي في أوضاعه الحالية، يعد أمراً تكتنفه الصعوبات والمخاطرة، تبعاً للإفرازات المتوقعة اجتماعياً واقتصادياً، وهو ما يشكل هاجساً لكل من يريد لهذا البلد خيراً، وأن التحفظات على عملية التحول كما يراد لها خارجياً ومن بعض المنتفعين والمشبوهين، تدخل الحكومات العراقية مستقبلاً، في دوامة صعبة في مواجهة الشعب، في الوقت الذي يجب على كل المخلصين وفي كافة المستويات ومنهم المتخصصون، إن يساهموا في استنارة متخذي القرار بالسبل الناجعة لنقل الاقتصاد العراقي والمجتمع الى مرحلة أفضل، كيما يستطيعا غذ السير الى الأمام وتعويض الفرص التي خسرها العراق في التقدم.

إن اعتماد التحول السريع لاقتصاد من مثل الاقتصاد العراقي في أوضاعه الحالية، يعد أمراً تكتنفه الصعوبات والمخاطرة، تبعاً للإفرازات المتوقعة اجتماعياً واقتصادياً، وهو ما يشكل هاجساً لكل من يريد لهذا البلد خيراً، وأن التحفظات على عملية التحول كما يراد لها خارجياً ومن بعض المنتفعين والمشبوهين، تدخل الحكومات العراقية مستقبلاً، في دوامة صعبة في مواجهة الشعب، في الوقت الذي يجب على كل المخلصين وفي كافة المستويات ومنهم المتخصصون

بيد أن ما يمكن قوله أن دور الدولة كان سلبياً ومهيضاً، وكابحاً لفرص التطور الاقتصادي، على العكس من الأهداف والشعارات التي رفعتها، وهذا لا يعني بأي حال من الأحوال، دفعاً باتجاه تقزيم أو تهميش دورها، بل على العكس نرى أن للدولة دوراً محورياً في ضبط إيقاع حركة الاقتصاد والمجتمع، وبدلاً من أن تكون عقبة كأداء إزاء الجهد التنموي، كان جديراً بها أن تتلمس الطريق وتيسر وتفعل حركة القوى الحية في المجتمع بشكلها الفردي أم الجمعي.

وحتى القدرات التي منت الدولة المجتمع بها، في حشد موارده وتوجيهها صوب رفع مستويات معيشته وتحسين أحواله، ذهبت مع سوء أدارة الدولة وفشلها الذريع في تخصيص الموارد حتى لم تعد المشكلة في العراق اقتصادية بالمعنى الحقيقي، كيما توهم مجتمعاتها للتعكز عليها، بل تحولت المشكلة الى(سوء أدارة الموارد الاقتصادية)، وهو ما يتطلب مراجعة شاملة لتاريخية نمط تخصيص الموارد في الدولة العراقية منذ عام ١٩٥٨والى ٢٠١٠، من أجل تحديد مسؤولية الحاكم والحكومة عن هدر الإمكانية وسوء التصرف بالموارد وبخاصة للنظام السابق وللحكومات التي قامت بعد الاحتلال.

وهو ما ستعجز عنه الحكومات العراقية على مر تأريخه المعاصر، عن توفير غطاء أخلاقي له، كونها استأثرت واستهترت بموارد المجتمع ومستقبله، وهو ما لم يحظ بالاهتمام المفترض في بناء منظومة الحقوق المجتمعية في عراق ما قبل وبعد الاحتلال.

فإذا ما جرى كشف حساب النظم المتتابعة لحكم العراق وشخوصه، فأن الحقوق التي أهدرتها هذه النظم، والمعبر عنها بالكلف (الاقتصادية – الاجتماعية – الإنسانية)، والمتوزعة على مروحة واسعة من المعالم والمؤشرات، سوف تكون تكلفة سدادها، أمراً يتجاوز حدود العقل والمنطق.

ما نريد قوله هنا أن حالة التراكب مابين الهدر وسوء التصرف في الإمكانات، هي حالة تتزامن مع بعضها حد التزاوج مع مساحة تتوسع باستمرار، كدالة في حجم الهدر والتراخي، وهو دالة طردية أيضاً مع ضعف الحكومة وأجهزتها الرقابية التي تتابع مجالات التصرف في الموارد المالية.

واستكملت حلقة من حلقات إعاقة بناء العراق، بإشاعة النهب والسلب والسرقة والتي عبر عنها رامسفيلد بأنها نتاج للحرية، إذ تقدر الأموال العراقية المنهوبة مابين (٤٧,١-٥٣,١) مليار دولار، وهذا المبلغ ضعف ما جادت به أيدي النبلاء في مدريد ويقل قليلاً عن تقدير كلفة أعمار العراق من قبل اللجنة الأمريكية– الدولية.

ناهيك عن أن التقديرات المتواضعة والخجلى، أو التي لا يستطاع البوح بها، وتكشف المستور عن ما يسمى بإعادة الأعمار والمشاريع، تعد واحدة من أكثر القضايا التي لا يمكن التخلص منها بسهولة في الزمن المنظور، كون الهدر في التنفيذ للمشروعات أو تقدير كلفها، حالة ترتبط بتفشي الفساد،والتي تقدر بأنها تتراوح مابين ١٥-٢٠) ٪) وهذا الأخير لم يعد مرتبطاً بشخوص يعانون من قصور قيمي، بل أنها أضحت ظاهرة متجذرة لها فلسفة واليات وتشابكات متعددة ومعقدة، وهي لم تعد مقتصرة على الحالة المحلية، بل تجاوزت المحلي الى الإقليمي والدولي، فهي ظاهرة عابرة للدول، ولهذا توصف من قبل جهات دولية بأنها(اكبر فضيحة في التاريخ).

الاقتصادي | العدد (1867)السنة السابعة -الثلاثاء (3) آب 2010

البيئة الاستثمارية في العراق .. الفرص والتحديات

كبادي ذي بدء يمكننا القول إن الاستثمار يستمد أصوله كمفهوم من علم الاقتصاد، وهو على صله وثيقة بمجموعة من المفاهيم الاقتصادية التي من أهمها: الدخل، الاستهلاك، الادخار، والاقتراض، إذ من الصعب فهم الاستثمار ما لم تحلل العلاقة التي تربطه بالمفاهيم الاقتصادية السابقة. وبقدر تعلق الأمر بواقع البيئة الاستثمارية في العراق وما تواجهه من فرص وعوائق وتحديات فإننا سنتناول الموضوع من خلال تقسيمه إلى ثلاثة أقسام هي:

رياض مهدي الحطاب

أولا: مفهوم الاستثمار

وقد أعطي الاستثمار كمصطلح تعاريف عدة منها(هو قيام الفرد بعد استهلاك موارده بشكل كامل و إنفاقها على السلع و الخدمات يقوم بتوجيه الجزء المدخر من الموارد إلى المجالات التي لا تحقق إشباعاً حالياً و لكن تحقق إشباعاً مستقبلياً)، وكذلك يعرف بأنه(التضحية بالاستهلاك في الوقت الحالي أملاً في الحصول على عوائد أكبر في المستقبل و لذلك كلما زاد عدم اطمئنان المستثمر بشأن العوائد التي سيحصل عليها في المستقبل زادت قيمة المكافآت التي يطالب بها مقابل استثماراته)، ويمكن أن نستشف من التعريفين السابقين أن المستثمر بما انه يقبل بمبدأ التضحية برغبته الاستهلاكية الحاضرة، لذا سيكون مستعدا لتحمل درجة معينة من المخاطر بفقدانها كلها أو بعضا منها، وبناء عليه يكون من حقه أن يتوقع الحصول على مكافئة أو عائد ثمنا لمخاطرته.

ثانيا: متطلبات البيئة الاستثمارية الناجحة في العراق

من وجهة نظر عامة لا يكفي مجرد توفير فوائض نقدية من دخول الأفراد والمنشآت لكي تنشط حركة الاستثمار، بل لا بد من أن يرافق ذلك توفر مجموعة من العوامل التي تخلق الدافع لمن لديهم الفوائض لتحويلها إلى استثمارات. وعندما نتكلم عن الاستثمار في العراق وكيفية زيادة فرص جلب المستثمرين إليه فيمكننا القول انه على الرغم من إقرار السلطة التشريعية لقانون الاستثمار إلا انه لا يمكن أن يتفعل بصوره تلقائية فلابد من وجود بيئة ملائمة للاستثمار وجزء من هذه البيئة هو احترام القانون، وإذا لم يكن هنالك وسط يحترم قوانين الدولة المختلفة فسيكون الجو غير مناسب للاستثمار لا سيما أن أصحاب رؤوس الأموال يبحثون عن الأماكن الأكثر استقرارا للعمل فيها، ويمكن إيجاز بعض العوامل التي تساعد على خلق بيئة استثمارية ناجحة في العراق كما يأتي:

١- خلق جملة من القوانين والإجراءات التي تساعد على تطوير الاستثمار وتعمل على جعل القطاع الخاص ليكون مساندا وشريكا حيويا في البيئة الاستثمارية التي يسعى إليها العراق في الوقت الحالي.

٢- ينبغي توفر البنية التحتية والبيئة الاستثمارية وذلك عبر توفير نظام مصرفي يضمن حقوق المستثمر في عملية نقل الأموال قبل وبعد وأثناء الصفقة الاستثمارية ليقوم هذا النظام المصرفي على توفير التمويل للمساعدة في سرعة وكمال الإنجاز.

٣- توفير نظام تأميني قوي يشجع المستثمر على التأمين على موجوداته وأمواله وعماله للبدء بتنفيذ أي مشروع يناسب حجم الاستثمارات التي تبني دولة حديثة.

٤- توفير الطاقة الكهربائية التي تعاني منها البلاد حاليا لأن الطاقة الكهربائية هي القوة التشغيلية إضافة للماء والاتصالات الهاتفية واللاسلكية وسلامة وجاهزية خطوط النقل البري والجوي والبحري وتسهيل عمل الشركات في المناطق الحدودية من دون عراقيل لتسهيل نقل مستلزمات البناء من مواد ومعدات وموظفين وعمال.

٥- أيضا لابد من توفر المناخ القانوني والاجتماعي والسياسي للاستثمار، وذلك لتوفير حد أدنى من الأمان يشجع المدخرين على تقبل المخاطرة المصاحبة للاستثمار.

ثالثا: معوقات و تحديات الاستثمار في العراق

وفي الجانب الآخر للموضوع نجد أن هنالك عدداً من الكوابح أو المعوقات التي تعيق عملية الاستثمار في العراق وتعرقل صفو البيئة الاستثمارية الناجحة والجاذبة للمستثمرين سواء المحليين أم الأجانب، ويمكن إيجاز هذه المعوقات بالنقاط التالية:

١- عند الكلام عن المعوقات والتحديات التي تواجه البيئة الاستثمارية والمستثمرين في العراق يتبادر للذهن وبشكل مباشر الوضع الأمني ودرجة الاستقرار الداخلي التي كلما ازدادت كلما زادت فرص دخول المستثمرين الأجانب، وكلما بقيت متذبذبة أو متدهورة كلما قلت فرص دخول المستثمرين، إذ يمكن القول أن هذا العائق هو الأساس والرئيس في إعاقة دخول المستثمرين والشركات الأجنبية الضخمة التي يحتاج العراق في هذه المرحلة إلى خبراتها وإمكاناتها التقنية والفنية والإدارية الكبيرة.

٢- على الرغم من أن قانون الاستثمار قد اقرّ حديثا، إلا أن هنالك الكثير من القوانين المتداخلة التي صارت تؤثر في قانون الاستثمار مثل قانون المصارف وقانون سوق المال وهيئة الأوراق المالية إذ توجد بعض الإشكاليات في هذه القوانين وتداخلاتها وباتت تؤثر في عملية جذب المستثمرين وإقامة المشاريع الاستثمارية، لذلك يجب على البرلمان إقرار قوانين مسانده تشجع على جذب المستثمرين وتعمل على إقامة المشاريع الستراتيجية الكبرى.

٣- عدم تشكيل هيئة للاستثمار في العديد من المحافظات حتى الآن الذي يعد إخفاقا كبيرا أمام جذب المستثمرين والشروع بعملية البناء، أما الهيئات المشكلة فإنها تفتقر إلى الخبرات والكفاءات التي تؤهلها إلى اختيار مشاريع ذات جدوى اقتصادية جيدة، وان اغلب الأشخاص في تلك الهيئات بحاجة إلى دورات تدريبية للإفادة من خبرات الآخرين.

٤- إن ابرز ما يواجه قانون الاستثمار من عوائق هي القوانين التي يجب أن تكون واضحة ورصينة وتحمي حقوق المستثمر، إذ أن العديد من المستثمرين يجهلون حقوقهم أصلا ولا يعون الضوابط التي يمكن أن يحتكموا إليها، ولتفادي هذا الإشكال نرى ضرورة تسويق قانون الاستثمار إلى الشركات العالمية ورؤوس الأموال الأجنبية والمحلية وتعريفهم بأبرز ايجابيات القانون بهدف جذبهم إلى العمل في العراق.

٥- ومن العوائق التي تقف حائلا أمام تنفيذ قانون الاستثمار هي البيروقراطية والمركزية الإدارية الموجودة في الوزارات كافة، فضلا عن أن اغلب دوائر الدولة لا تعي حتى الآن مبدأ المرونة واللامركزية في التعامل وإقامة العلاقات وتفعيل قانون الاستثمار لديها. وفي هذا الصدد فقد وضع التقرير العالمي السنوي بشأن ممارسة الأعمال وسهولة تأمين النشاطات التجارية العراق في المرتبة الـ ١٤١ من مجموع ١٧٨ دولة تصعب فيها ممارسة الأعمال، أي إن العراق يعاني من صعوبة إنشاء المشاريع إلى تأسيس المشاريع الأمر الذي يدعو إلى معالجة هذه الظاهرة التي تقف عائقا أمام جذب المستثمرين المحليين والأجانب.

الهيئة الوطنية للاستثمار ترد على مقال د . عبد الحسين العنبكي (مليون وحدة سكنية للاستثمار)

كنا قد نشرنا في الملحق الاقتصادي بتاريخ 21/ 7/ 2010 مقالاً للدكتور عبد الحسين العنبكي بعنوان (مليون وحدة سكنية للاستثمار . . مسكن آلام أم مسكن انسان ؟) وعملاً بحرية النشر وإبداء الآراء والتوضيحات ننشر رد الهيئة الوطنية للاستثمار بالكامل .

الرد :

بادئ ذي بدء فان المكتب الاعلامي في الهيئة الوطنية للاستثمار يتقدم بالشكر والامتنان لكاتب المقال د.عبد الحسين العنبكي على بعض ماورد فيه من آراء بُني جزء منها على اعتبارات علمية في حين انطلق الجزء الآخر منها من عدم دراية واحاطة بما يجري وتعمل وتخطط له الهيئة الوطنية للاستثمار في مشروعها لانشاء (مليون) وحدة سكنية في عموم العراق ، واننا من منطلق التوضيح نود ان نورد ردنا على ماجاء في هذا المقال.. وبداية نستعرض المشروع وبداياته حيث اعلنت الهيئة الوطنية للاستثمار منذ شهر تشرين الثاني ٢٠٠٩ عن نيتها البدء بدعوة الشركات العراقية والاجنبية لبناء (٥٠٠٠٠٠) خمسمئة ألف وحدة سكنية في عموم العراق وقد انطلقت الهيئة في مسعاها هذا من اعتبارات عدة حيث ان قطاع الاسكان يكتسب اهمية خاصة في الاقتصاد العراقي لاسيما مع الدمار الذي لحق البنية التحتية وتفاقم ازمة السكن في بداية عقد التسعينيات حتى اليوم حيث ارتفعت الفجوة السكنية من ٣٠٠ الف وحدة عام ١٩٩٧ الى مليون ونصف وحدة في عام ٢٠٠٣ والى حدود ثلاثة ملايين في الوقت الحالي ، ان هذا القطاع وعلى الرغم من انخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي التي تقدر بأقل من ١٪ الا انه يوظف ٢٠٪ من القوى العاملة ويمتلك ٦٥٪ من صافي الثروة الرأسمالية.

ويعتقد العديد من الاقتصاديين ان هذا القطاع يمثل مفتاح الحل في ازمة الاقتصاد العراقي الحالية لما له من قدرة في معالجة ازمة البطالة الى النصف تقريبا ويقلل ٢٥٪ من العمالة الناقصة فضلا عن دوره في تنشيط القطاعات المرتبطة به، واستنادا الى المعطيات الاقتصادية المذكورة فقد تم الشروع بوضع دراسة اخذت بنظر االحسبان المحددات المالية والفنية والهندسية والبيئية والاجتماعية، وتم احتساب حصة كل محافظة من محافظات العراق استنادا الى نسبة التركيز السكاني فيها ووفقا لبيانات وزارة التخطيط والتعاون الانمائي وبعد مناقشات واجتماعات متكررة مع السادة المسؤولين في هذه الوزارة.

وبناءً على الطلبات الكثيرة التي وردت الى الهيئة الوطنية للاستثمار والتي بلغت طلبات للاستثمار في بناء اكثر من (ثلاثة ملايين) وحدة سكنية من اكثر من ١٠٠ شركة استثمارية عراقية واجنبية قررت الهيئة زيادة هدف البرنامج الاستثماري من (خمسمئة الف) وحدة الى (مليون) وحدة سكنية ، وبالتالي تم مضاعفة حصص المحافظات من الوحدات السكنية.

ما طرحناه أعلاه تعريفا بالمشروع بصورة عامة وسننتقل الان للتعقيب عن كل فقرة وردت في مقال د.عبد الحسين العنبكي ، وكما يأتي:

١. ورد في النقطة (١) من المقال التي تحدث فيها د.العنبكي عن ان الطاقة الاستيعابية للاستثمار تكون مكبلة بالعوامل المكملة الاخرى كالقدرات الادارية ...الخ وغياب دور النافذة الواحدة وغياب المصارف التجارية القادرة على الاستجابة لمتطلبات التمويل وكيف ان الدولة خيبت آمال المواطنين في الكثير من المجمعات السكنية التي تحولت الى مستنقعات ...الخ.

نود ان نشير هنا الى تأييدنا لما ورد في ان الطاقة الاستيعابية للاستثمار ترتبط بمؤثرات وعوامل اخرى من بينها ما ذكر في المقال الا اننا نشير بالخصوص هنا الى دور النافذة الواحدة التي يفترض ان يكون عملها الرئيس في تسهيل حصول المستثمرين على اجازة الاستثمار واية تراخيص اخرى يحتاجها المستثمر لتنفيذ مشروعه وكذلك فهي اي النافذة الواحدة معنية بمتابعة تنفيذ المشاريع ونود ان نطمئن د.العنبكي ان الهيئة عندما قررت البدء بتنفيذ هذا المشروع اخذت جميع الاعتبارات التي ذكرها بعين الاعتبار ، وسوف يكون هناك متابعة للمشاريع اثناء وبعد التنفيذ من قبل لجنة فنية في كل محافظة إضافة الى اللجنة المركزية التي تشكلت برئاسة رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار وضمت في عضويتها عددا من السادة المسؤولين والمتخصصين في وزارة الاعمار والاسكان ووزارة المالية والمكتب الاستشاري الهندسي في الجامعة التكنولوجية و معهد التخطيط الحضري والاقليمي في جامعة بغداد إضافة الى عدد من المهندسين والاقتصاديين والقانونيين في الهيئة الوطنية للاستثمار.

ولم نغفل ايضا في هذا المشروع ما ذكر في المقال عن عشوائية الادارة وحدائق القصب والبردي والبعوض حيث ان الهيئة في هذا المشروع تؤسس لبنية معيشة تختلف عن تلك التي تحدث عنها د.العنبكي في مقاله من خلال اشتراطنا على المستثمر تكفله بادارة المشروع لمدة عشر سنوات قابلة للتجديد بمقابل رسوم الخدمات المقدمة تلافيا لخلق الحياة البرية التي وصفت بها بعض المجمعات السكنية.

٢. ورد في النقطة (٢) من المقال استنتاج مفاده ان تتجه تخصيصات الموازنة الاستثمارية الحكومية بالكامل الى انشاء البنية التحتية للمشروع وحقيقة الامر انه غاب عن ذهن د.العنبكي او بسبب عدم درايته بتفاصيل المشروع بان اي مستثمر سيتم توقيع عقد معه لتنفيذ جزء من هذا المشروع سيكون عليه تنفيذ اعمال البنية التحتية الاساسية ضمن المجمع الواحد وهي شبكة الطرق والمجاري والحدائق والكهرباء والماء إضافة الى نسبة سيتم الاتفاق عليها من الحد الاساسي للخدمات الاجتماعية من (مدارس ، ودور عبادة ، مراكز اطفاء ، مراكز شرطة) وسيكون تجهيز خدمات الماء والكهرباء والصرف الصحي وغيرها لمستثمرين آخرين سيتكفل المستثمر الرئيس باستقدامهم وهي فرص استثمارية اخرى.

٣. ورد في النقطة (٣) من المقال بان الاستثمار متغير اقتصادي بامتياز وله اثر مباشر في جانبي العرض والطلب للسوقين الحقيقية والمالية وقرارات الاستثمار لاتبنى بحسابات وامزجة (فنية وهندسية) وانما تبنى بحسابات وامزجة (اقتصادية ومالية) مدروسة بوصفها جزءاً لا يتجزأ من حركة المتغيرات الاقتصادية الكلية والصورة الاقتصادية الكاملة وهذه للاسف الشديد مفقودة لدى مقترحي مثل هذه المشاريع العملاقة التي يذهبون بها تحت اجنحة الظلام الى اجتماعات مجلس الوزراء للمصادقة عليها من دون دراسة اقتصادية معمقة في بلد صار المنطق الاقتصادي فيه مستباح واصحابه الحقيقيون خلف ستار (الفلاتر والحواشي الضيقة) الامر الذي يضطرنا الى الذهاب بآرائنا الى الاعلام علنا نجد من يسمعها.

واننا هنا نؤكد بان هذا المشروع الستراتيجي الكبير لم يبنَ وفق حسابات وامزجة (فنية وهندسية)، بل بني وفق (معطيات واعتبارات تخطيطية واقتصادية ومالية وفنية وهندسية) ولم يذهب به تحت اجنحة الظلام لان اجتماعات مجلس الوزراء وكما يعلم د.العنبكي تعقد في وضح النهار ويتم التهيئة لها قبل مدة مناسبة تهيئ فيها مفردات الاجتماع ومنهاجه ، ونستغرب حقيقة ان يذكر المستشار الدكتور العنبكي انه اصبح (خلف ستار الفلاتر والحواشي الضيقة) ويضطر للذهاب بآرائه الى الاعلام ليعبر عنها فما بال المواطن المسكين الذي يسعى لرزقه باحثا عن بصيص امل في مسكن كريم يأويه واطفاله وبعد ان يقترب هذا الامل ويدنو من الحقيقة نجد الف صخرة توضع في طريقه بدل ان تمد الأيدي مع الداعمين والساندين له .

٤. ورد في النقطة (٤) ونحن نخوض غمار الاصلاح والتحول الاقتصادي ونسعى لجعل القطاع الخاص هو القطاع القائد والفاعل في العمليات الاقتصادية في القطاعات كافة، كنا نأمل ان لا تكون توجهات الاستثمار مغايرة لتوجهات الاصلاح الاقتصادي، بل يجب ان تكون اداة فاعلة فيه، فالاستثمار والقطاع الخاص مرهونان في وجود وتطور اي منهما بالآخر، ومن هنا يفترض ان لا يكون المشروع المقترح حصراً للموظفين في الدولة لأن ذلك يعطي مزايا اضافية للعاملين في القطاع العام في ظروف صار فيها القطاع الحكومي الجاذب الاكبر والقطاع الخاص الطارد الاكبر، وصارت الدولة مترهلة وغير قادرة على التحرك السريع لضخامة وتوسع الهيكل الاداري والروتيني، الامر الذي يتطلب قلب المعادلة واعطاء الامتيازات للعاملين في القطاع الخاص وليس العكس، وبغية استحواذ الرساميل على الوحدات السكنية والمضاربة بها لتحقيق الارباح، يمكن الاشتراط في آلية التسويق بان لا يحق لشخص واحد شراء أكثر من وحدة سكنية واحدة لمنع المضاربة.

وهنا نود القول ان توزيع الوحدات السكنية سوف يتم بالشكل الآتي نصف العدد على موظفي الدولة والنصف الآخر سيكون للراغبين من ابناء الشعب كافة ويعلم الدكتور العنبكي ان القطاع العام اصبح الجاذب الاكبر للتوظيف بسبب الظروف التي مر بها البلد في سنوات الفراغ الامني وغياب دور القطاع الخاص وبالتاكيد ان عملية تحول التوظيف من القطاع العام الى القطاع الخاص لا يمكن ان تتم فقط بسبب توزيع هذه الوحدات كما ان هذه العملية هي جزء من عملية اصلاح الاقتصاد وليست كل الاصلاح وعن الاشتراط في آلية التسويق بان لا يحق لشخص واحد شراء أكثر من وحدة سكنية واحدة لمنع المضاربة فنود ان نطمئن الدكتور العنبكي بان الهيئة الوطنية اخذت ذلك بنظر الحسبان.

٥. ورد في النقطة (٥) ذكر في المشروع المقترح كلفة المتر المربع الواحد وتم ربطه بسعر البيع واسلوب الدفع من دون ان يذكروا لنا ما الذي يجنيه المستثمر المجازف باموله في بيئة استثمارية غير جاذبة تعج بنواقص ومنغصات التنافس والشفافية والوضوح وهو يبيع وحداته السكنية بسعر الكلفة؟ ثم ما الذي سوف يقنع المستثمر (البائع) للبيع بالتقسيط المريح هذا حيث (٢٥ ٪) من قيمة الوحدة السكنية عند التسجيل وتقسيط الباقي على مدى (١٠-١٥ سنة) فهو قطاع خاص وليس من المفيد تحميله مسؤولية اجتماعية ومبررات خيرية تجاه شرائح اجتماعية فقيرة او هشة لان ذلك مسؤولية الدولة ولا يدخل ضمن حسابات (الكلفة / الربح) مهما كان المستثمر طيب القلب ووطنياً وما الى ذلك من النعوت الحسنة؟ فلا تلبسوا المستثمر جلباب رعاية الدولة لابنائها المساكين وما اكثرهم لانها ليست مسؤوليته وعليكم ان تفصلوا بين رغبات القطاع الخاص وتدعوها تنطلق لتبني بلد مهدم والرغبات الابوية للدولة، فاي مستثمر هذا الذي ينتظر ١٥ عاماً ليسدد له ثمن ما يبيع من دون مقابل؟

وللإجابة على هذه النقطة نسأل في البداية من قال للدكتور العنبكي ان المستثمر سيبيع بسعر التكلفة ؟ نعم ان سعر البيع هو ٥٠٠ دولار للمتر المربع الواحد ولكن بالتاكيد فان المستثمر لن يقدم على العمل ما لم تكن الكلفة اقل من ذلك ويكون هناك هامش مقبول للربح، وفي ما يخص البيع بالتقسيط فان سنوات التقسيط للمواطن هي خمس عشرة سنة ولكنها للمستثمر ستكون سبع سنوات وان المستثمر لن يتحمل التقسيط،بل ان المصارف الممولة له هي التي سوف تتحمل عملية البيع بالتقسيط مقابل نسبة فائدة سوف يتحملها المشتري للوحدة السكنية، الى جانب ذلك توجد حوافز اخرى للمستثمر وهي الارباح التي يحصل عليها من الخدمات كافة التي يقدمها في المجمع السكني الواحد من مراكز تجارية ورياضية وترفيهية وغيرها.

٦. ورد في النقطة (٦) اذا كان القصد ان الدولة من تدفع للمستثمر ثمن الوحدات السكنية وتتحمل هي مسؤولية التقسيط المريح (فهو ممكن) ولكن لماذا لا تقولونها صراحة ام ان صورة التغطية المالية غير مفهومة حتى من قبل مقترح المشروع ذاته؟(والمصيبة هنا أعظم) ثم ان ذلك ترتب على الدولة ان تكون هي الجهة الدافعة للمستثمر نيابة عن الموظف وهذا يعني اقراضاً من دون فوائد بضمانة الراتب، ما يخلق أعباءً مالية على الدولة يمكن ان تستخدمها في انشاء البنى التحتية للمجمعات المزمع اقامتها من خلال الاستثمار وهذه سياسة مالية لا ندري ان كان واضع السياسة الاستثمارية قد نسق معها في هذا التوجه ام لا؟ فضلا عن كونه امعانا اكثر في دعم شريحة الموظفين من دون شرائح المجتمع العاملة في القطاع الخاص التي تستحق منا في اطار التحول نحو اقتصاد السوق اقراضا ميسرة وتشريعات تحمي حقوق العمل والضمان والمرتب والتقاعد اسوة بالعاملين في الدولة.

وبخصوص هذه النقطة نقول ان الدولة في هذا المشروع لن تتحمل سوى تخصيص الاراضي اللازمة للمشروع وحتى البنية التحتية (داخل المجمعات) سوف يتحملها المستثمر ، ومرة اخرى فان توفير سكن لموظفي الدولة هو مساهمة في خلق حالة من الاصلاح الاقتصادي حيث ان الغالبية العظمى من الموظفين هم من ذوي الدخول المحدودة ولا يملكون السكن اللائق للعيش الكريم ، وفي ما يخص العاملين في القطاع الخاص وعملية الاقراض الميسر والتشريعات التي تحمي حقوقهم والتي يطالب بها الدكتور العنبكي فنحن من المؤيدون لها ولكن ليست الهيئة الوطنية للاستثمار هي الجهة المسؤولة عنها ولن يقف مشروع المليون وحدة سكنية في طريقها.

٧. ورد في النقطة (٧) نحن بهذه الآلية سوف نقيد الطلب على الوحدات السكنية بحصره في اطار الموظفين، بينما بأمكان الطلب المتأتي من القطاع الخاص ان يخلق حالة كبيرة من الرواج ويزيد من سرعة تدفق النقود وتسويق الوحدات السكنية ليكون بمقدور المستثمر التوسع لاحقاً باقامة مجمعات سكنية اخرى وتنشيط الفعاليات الاقتصادية المرتبطة بهذا القطاع.

بخصوص هذه النقطة فقد تم الاجابة عليها ضمن الاجابات السابقة فان نصف عدد الوحدات السكنية ستكون مخصصة لابناء الشعب من غير الموظفين.

٨. ورد في النقطة (٨) لم نر في المشروع المقترح ادواراً لهيئات الاستثمار في المحافظات من حيث اقرار المشروع وحصة كل محافظة من الوحدات السكنية وحجم (فجوة السكن) فيها والاراضي التي سوف يتم اتاحتها للمستثمر وهل المشروع سوف يعرض كمشروع واحد ولمستثمر واحد ام هو مجزأ لمشاريع عدة مستثمرين عديدين ومواقع عدة وما سبل الترويج له واستقدام العروض والتنافس وصلاحية منح الاجازة ؟وهل هي اجازة واحدة ام اجازات عدة لمشاريع عدة؟ وإذا كان الامر كذلك لماذا نبقي المستثمر تائها في عتمة الفضاءات الاجمالية والعمومية تجعله مشروعاً اقرب من الخيال منه الى الواقع؟

بالنسبة لهذه النقطة نجيب بالآتي: ان هذا المشروع هو مشروع ستراتيجي وبالتالي فهو من صلاحيات الهيئة الوطنية للاستثمار طبقا لقانون الاستثمار رقم ٢٠٠٦/١٣ وان دور هيئات الاستثمار في المحافظات سيكون في متابعة تخصيص الاراضي في المحافظات فضلا عن المشاركة في متابعة التنفيذ ضمن اللجان المشكلة لهذا الغرض داخل كل محافظة، اما بخصوص عرض المشروع فان العدد المطلوب ومتطلبات تمويله تجعل من الصعوبة بمكان ان تقوم شركة واحد بتنفيذه وبالتالي فقد قدمت مجموعة من الشركات طلبات للمشاركة فيه وقد وصل عدد تلك الشركات الى ١١٦ شركة اجنبية ومحلية وقد تم مقابلة معظم هذه الشركات خلال المرحلة الماضية التي تم تخصيصها للتفاوض مع الشركات المتقدمة من خلال اللجنة المشكلة للمشروع ليتم اختيار الافضل من بين تلك الشركات والهيئة حاليا في المراحل النهائية للتفاوض علما ان كل المعلومات الخاصة بالمشروع متوفرة لكل الشركات ونحن على تواصل كامل معهم ولن يكون المستثمر في هذا المشروع او غيره من المشاريع تائها وقريبا سيرى الدكتور العنبكي ومعه كل ابناء شعبنا الكريم ان شاء الله العمل في كل المحافظات .

٩. ورد في النقطة (٩) نرى ضرورة ان تكون مساحة الوحدات السكنية متفاوته لتسمح بالمرونة في تسويقها للفئات الاجتماعية المتفاوتة، وان تكون مراحل التنفيذ وفق سقوف زمنية منطقية تنسجم والطاقات الاستيعابية للاستثمار وان تكون اعداد الوحدات السكنية منسجمة هي الاخرى زمانيا ومكانيا مع القدرة على توفير شروط العيش الكريم فيها لكي نضمن ان تلك المجمعات المزمع اقامتها هي فعلا مساكن للناس وليست مسكنات لآلامهم صادرة عن خيال إعلامي خصب.

نود الاجابة هنا ان المرونة موجودة وان المساحات ليست واحدة لكل الشقق وهي تتراوح بين ١٠٠ م٢ تتضمن ثلاث غرف نوم و١٢٠م٢ تتضمن أربع غرف نوم وسوف تكون هناك فرصة امام المستفيد للاختيار حيث تم الاتفاق مع الشركات على بناء نموذج لكل وحدة سكنية وبتصاميم مختلفة وسوف تعرض امام الجمهور للاختيار.

في النهاية نود القول ان مشروع المليون وحدة سكنية نأمل أن يكون مُسَكِّن لآلام المواطن العراقي بعد سنين من الحرمان ومَسْكَن كريم يستحقه ان شاء الله.

المكتب الإعلامي للهيئة الوطنية للاستثمار

الاقتصادي | العدد (1867)السنة السابعة -الثلاثاء (3) آب 2010

جدلية شركة بريتيش بتروليوم النفطية الامريكية بعد إقالة مديرها التنفيذي

من المرجح ان تأجج تعليقات المدير التنفيذي لشركة بريتيش بتروليوم الامريكية النفطية المنتهية ولايته توني هاوارد الرأي العام الامريكي حيث انه دافع عن استجابة المجموعة النفطية للتعامل مع الكارثة.
لقد واجه العمال مؤخراً التسرب النفطي في الخليج، و اشاد هايوارد باستجابة الشركة التي لم يسبق لها مثيل.
ان محاولة بريتيش بتروليوم لجلب الانتباه الى مشكلتها في الولايات المتحدة من خلال اقالة رئيسها التنفيذي قد اصبح غير ذي وطأة بعد ما قال توني هايوارد بأنه سيكون مشغولا جدا ليحضر جلسة الاستماع لمجلس الشيوخ .

ترجمة / اسلام عامر

وخاطرت شركة النفط بتأجيج المزيد من العلاقات الحساسة عبر المحيط الاطلسي و ذلك عندما وصفها مدراؤها بأنها مثالا لشركة المسؤولية الاجتماعية على الرغم من كونها في مواجهة اسوأ بقعة نفطية في تاريخ امريكا.

و ادعى هايوارد متحدثا الى الصحفيين في مقر الشركة في لندن بأنه قد تعرض "للتجريح و تشويه الصورة و الانتقادات" في الولايات المتحدة حيث انتقد باراك اوباما و غيره من الساسة و بشدة اجراءات بريتيش بتروليوم فيما عدا بعض تصريحات هايوارد.

و طلبت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ من هايوارد الظهور في واشنطن لشرح دور شركة بريتيش بتروليوم المزعوم في التأثير على اطلاق سراح عبد الباسط المقرحي المسؤول عن تفجير لوكربي و ذلك سعيا منها للحصول على حقوق التنقيب في ليبيا.

و قالت شركة بريتيش بتروليوم بعد تعذر هايوارد انها سترسل ممثلا اخر ليدلي بالشهادة في جلسة الاستماع.

و قال روبيرت مينديز و هو عضو في لجنة العلاقات مشيرا الى رواتب المدير و هي عبارة عن الراتب السنوي و منحة ضخمة تبلغان معا احد عشر مليون جنيهً استرليني قال : " من الواضح ان ما هو اكثر اهمية لبريتيش بتروليوم هايوارد هو التركيز على (مظلة الهبوط الذهبية:هي عبارة عن اتفاقية بين الشركة وأحد الموظفين ،بالعادة في الادارة التنفيذية، تنص على حصول الموظف على مكافاة مجزية في حال انتهاء العقد) اكثر من التركيز على اجابة التساؤلات الخطيرة فيما لو ان الشركة قد ساندت مبدأ (الدم مقابل النفط).

و قال هايوارد موضحا مغادرته المجموعة التي قادها لثلاث سنوات و نصف ان تسرب النفط في خليج المكسيك قد ترك شركة بتروليوم بريتيش شركة مختلفة.

واضاف :"اعتقد ان بريتيش بتروليوم تحتاج الى قيادة جديدة لتمضي قدما متحدة ولهذا السبب عليّ ترك منصبي كمدير تنفيذي.

اعتقد ان استجابة بريتيش بتروليوم في الولايات لهذه المأساة جعلها مثالا لشركة المسؤولية الاجتماعية فقلد كانت استجابة لم يسبق لها مثيل" .

بوب دادلي و هو مدير بريتيش بتروليوم المسؤول عن تنظيف الخليج المكسيكي الذي سيحل محل هايوارد في شهر تشرين الاول المقبل اوصل الرسالة نفسها التي اوصلها هايوارد.

ووصف دادلي الذي سيكون المدير الامريكي لبريتي رد فعل الشركة في ما يخص ذلك التسرب في المياه العميقة بأنه رد فعل غير مسبوق و لا مثيل له مضيفا ان القليل من الشركات فعلت ما فعلته بتروليوم. و قال المدير المستقبلي لبريتيش بتروليوم ان الحادث كان (معقدا جدا) وقد حصل فشل متعدد في المعدات و لاسباب متعلقة بـ"عدد من الشركات" و ليس فقط بشركة بريتيش بتروليوم.

و حينما سأل دادلي فيما لو ان الرأي العام الامريكي قد عامله على نحوٍ غير عادل امتدح دادلي قيادة هايوارد مضيفا : "ان الزمن كفيل بأن يظهر لنا فيما اذا تلقى هايوارد معاملة عادلة ام لا" و قال مضيفا فيما بعد انه يتوقع ان زملاءه سيستعيدون سمعتهم لكنه رفض ان يقول فيما لو ان هايوارد بأمكانه ان يحصل نهاية المطاف على دور اوسع علاوة على دوره الذي سيتم ترشيحه له كمدير غير تنفيذي في الشركة الروسية المشتركة(TNK_BP).

و وصف هايوارد نفسه قائلا: انه اصبح كشخص واقف على الشارع المعبد و جاءت حافلة لتدفعه خارج الطريق. لكنه اشار كذلك الى شعوره بتلقي الكثير من الاساءة و الظلم.

"سواء ان كانت تلك الاساءة عادلة ام لا فليس هذا بيت القصيد، فلقد اصبحت الوجه المأساوي المشهور و تعرضت للاساءة و الانتقاد و لا تستطيع بريتيش بتروليوم الاستمرار و انا رئيسها"،

وأن الحياة بمختلف جوانبها "ليست عادلة فقد نخرج عن الطريق المعبد و نُدهس بالحافلة".

و اقرّ هايوارد ببعض الاخطاء التي اقترفها مثل الانتظار "لأسترجاع حياته" فقد عرض بذلك بريتيش بتروليوم للأذى. و اضاف :" قد لا يكون ذلك نجاحا على صعيد العلاقات العامة.فعلى اية حال لقد وضعنا غطاءً على البئر و ازلنا الكثير من النفط المتسرب".

كان هايوارد في حالة من الندم عندما طُرح عليه السؤال فيما اذا قد حقق شيئا مختلفاً "هل كنت قريبا الى حد الكمال؟بالطبع كلا، هل اقترفتَ بعض الاخطاء؟ بالطبع نعم..

و من ناحية الفائدة المرجوة من الاستفادة من الاخطاء السابقة هل فعلت شيئا مختلفا؟ بالطبع كلا".

دافع ذلك الرجل الذي تولى السلطة من لورد براون عام ٢٠٠٧ عن حقه في تسلم مكافأته التقاعدية البالغة ١٥ مليون جنيه استرليني علاوة على راتبه التقاعدي البالغ مليون جنيه استرليني بعد ما ان قضى زمنا مع الشركة.

و قال هايوارد"لم احصل على عقد مميز انا سأرحل اخذا تقاعدي فحسب و الذي جنيته من عمل دام ثلاثين عاما"

و تعرض رئيس بريتيش بتروليوم السويدي كارل هينرك سفانبيرغ لضغط الاستقالة الذي ظهر خارج موقع الشركة في لندن مع الرئيس التنفيذي المنتهية ولايته و الرئيس التنفيذي المستقبلي لالتقاط صورة اعلامية.

و طالبت كتلة كبيرة من مالكي الأسهم هايوارد بالاستقالة لكن سفانبيرغ قال ان المجلس لم يطلب من ذلك و لم تكن لديه هو ايضا اي رغبة بالاستقالة .

و نفى المدير السويدي قرار بيع ثلاثين مليار دولار من الاصول المالية لرفع النقد و للدفع مقابل تنظيف الخليج. و يبلغ سعر الالتزامات المبلغ ذاته، الذي من شأنه تحويل بريتيش بتروليوم الى شركة من الصنف الثاني.

عن الايكونومست

اقرّ هايوارد ببعض الاخطاء التي اقترفها مثل الانتظار "لأسترجاع حياته" فقد عرض بذلك بريتيش بتروليوم للأذى. و اضاف :" قد لا يكون ذلك نجاحا على صعيد العلاقات العامة.فعلى اية حال لقد وضعنا غطاءً على البئر و ازلنا الكثير من النفط المتسرب".
كان هايوارد في حالة من الندم عندما طُرح عليه السؤال فيما اذا قد حقق شيئا مختلفاً "هل كنت قريبا الى حد الكمال؟بالطبع كلا، هل اقترفتَ بعض الاخطاء؟ بالطبع نعم.

الصناعة العراقية مازالت راكدة

خوفا من تصاعد وتيرة هذه الاعمال قام رئيس الوزراء نوري المالكي باقالة وزير الكهرباء، لكن قلة من رجال الاعمال توقعوا تحسنا في الخدمة.
ليست شبكة الكهرباء في وضع جيد الامر الذي سيجعل تلك الانقطاعات مستمرة و على مدى سنوات ذلك على الرغم من الكمية الكبيرة التي تم استثمارها مسبقا.
ان البنية التحتية كانت مدمرة مسبقا في العهد السابق لكن الفساد في الحكومة الحالية و سنوات العنف السبع التي عاشها العراق و نقص الوقود في محطات الطاقة و الاعمال التخريبية التي تقوم بها العصابات جعلت الوضع يزداد سوءا عما كان عليه.

ترجمة / المدى الاقتصادي

رائحة قوية ذات نسمات حلوة يعج بها معمل جنوب بغداد حيثما يتم تعبئة قنانٍ زجاجية بصلصة الشواء ثخينة القوام حيث يقوم العراقيون بصناعتها بأستخدام مواد خام عراقية يكوّن التمر معظمها. حيث ان هذا المعمل يصنع افضل انواع المطيبات (المقبلات) التي توضع مع اللحم المشوي (barbecue sauce).

لكن انتاج هذا المعمل لا يزال نادرا مع انه في العراق!

يمكنك ايجاد هذه الصلصة (barbecue sauce:صلصة الشواء) على الرفوف المزدحمة في المحال العراقية حيث انها غالبا ما تكون محاطة بصفوف من المنتجات المستوردة مثل المعكرونة الايرانية و الحليب التركي و المنظفات الالمانية و غيرها.

مع تراجع العنف جزئيا (ومن المستحيل كليا) في العامين الماضيين وجد التجار الناسَ متلهفين للبضائع الاجنبية و خصوصا عندما لا تكون هناك أية منافسة من البضائع المحلية الصنع.

ارتفعت الآمال في حدوث انطلاقة نمو صناعي قبل عام مضى عندما توقف الامريكيون من التزام الدوريات في الشوارع العراقية لكن العامل الاهم الذي من شأنه ان يرفع الواقع الصناعي هو الامان لكنه لم يحصل. حيث ان معظم المصانع العراقية التي كانت تعمل قبل حدوث الاحتلال مغلقة الان فالطريق الى الامان البعيد المدى مسدود.

و يشتكي المدير العام في المعمل الذي تحدثنا عنه اعلاه من انه يضخ الصلصة بمقدار لا يزيد الا قليلا عن العام الماضي و لم يزد عدد موظفيه عن الـ٩٠ موظفا. تباطأ الانتاج لكنه لم يتوقف ابدا في الايام السيئة السابقة عندما كان كل من اللصوص و المليشيات يترصدون لنا خارج بوابة المعمل الحديدة و اضاف المدير العام بقوله "لقد كنا عالقين هناك" ان العراق لا يملك ذلك القدر من الصناعة فيما لو انك استثنيت القطاع النفطي الذي يمثل ٩٥٪ من عائدات الحكومة و لا يشغل هذا القطاع الا نسبة ١٪ من القوة العاملة.

بأستثناء النفط من الحديث فأن العراق لا يصدر الكثير من اي شيء،و يحتل العراق المرتبة الـ١٧٥ من بين الـ١٨٣ بلدا شملها المسح الذي قام به البنك الدولي لتسهيل النشاط التجاري.

ينمو الاقتصاد بمقدار يزيد عن ٧٪ هذا العام ،بحسب ما يقوله صندوق النقد الدولي، لكن الفضل يعود في تحقيق هذه النسبة الى استثمار شركات النفط الاجنبية، لكن ذلك لا يوفر الا عدداً قليلا من الوظائف، فلا يزال معظم العراقيين لا يملكون عملا بدوام كامل.

يواجه الاستثمار في العراق الكثير من المعوقات لذا سيتساءل احدكم عن الكيفية التي يستطيع العمل بها مدير مصنع صلصة الشواء؟ فعلى سبيل المثال يعاني المدير من الصعوبات في النقل.

يملك العراق شبكة لا باس بها من الطرق التي تم بناؤها في النظام السابق لكن مع ذلك تقوم الحكومة و لتجنب السيارات المفخخة بالسماح لسائقي السيارات الحمل بالدخول الى المدن الكبيرة مثل بغداد في الفترة المحصورة بين الرابعة مساءً الى منتصف الليل فقط.

ففي الطرق الرئيسة تواجه سيارات الحمل المزيد من المشاكل. فوضعت الشرطة العراقية المئات من نقاط التفتيش و بأرشاد من الامريكيين. حيث يوجد في الطريق الواصل بين بغداد و تكريت اكثر من اربعين نقطة تفتيش. و يطلب الضباط في نقطة التفتيش رشوة بمقدار ٩ دولارات اذا كانت اوراق سائق الشاحنة نظامية و اضعافها ان لم تكن كذلك. فأصبحت نقاط التفتيش بذلك مصدرا للربح بحيث يبيعها و يشتريها الضباط فيما بينهم. و يقول المتعهدون انهم سيدفعون مثل هذه "الضرائب التي تفرضها الشرطة" و برضى ذلك اذا استطاعوا استدانة الاموال التي من شأنها تطوير عملهم، لكن المصارف تحمّل الديون سعر فائدة يصل الى ٢٠٪ على القروض الصغيرة و تطلب في بعض الاحيان ٣٠٠٪ كتأمين ودائع عند استعادة رأس المال في حالة البيع السريع. جعلت الهجمات الارهابية الاخيرة المصارف متحفظة فلقد تم ضرب البنك المركزي في الثالث عشر من شهر حزيران و من ثم المصرف العراقي للتجارة بعد اسبوع من ذلك اليوم موديا بحياة ما مجموعه ٤٤ شخصا.

لكن العائق الاكبر امام التجارة العراقية هو نقص الكهرباء، و لا تأخذ الا مناطق قليلة حصة من الكهرباء تزيد عن ثلاث او اربع ساعات في اليوم الواحد، و يأخذ مصنع صلصلة الشواء ساعة او ساعتين في اليوم الامر الذي جعل صنع (المايونيز) امرا صعبا و ذلك لأنه لا يملك تبريدا يعتمد عليه.

و لصنع صلصة الشواء في هذا المعمل التي يجب ان تخزن في درجة حرارة الغرفة فانه يشغل عددا من المولدات و بغلق جميع الاجهزة الاخرى ولمدة ثماني ساعات في اليوم. يمثل الوقود التكلفة الاكبر لمدير المصنع حيث يستنزف امر شرائه الكثير من الوقت. فيجب ان يحصل على الاذن من خمس ادارات حكومية لشراء الوقود بكميات كبيرة، حيث ان قدرة تصفية العراق للوقود محدودة. و حال ما يتم الحصول على الوقود يتم استهلاكه و يدفع مدير عام المصنع مقابل ثماني ساعات من الكهرباء الضرورية.

و تعلمت بعض الشركات التجارية على التكيف مع الامر. "يعرف بعض المهندسين العمل من دون الكهرباء" هذا ما قاله رئيس شركة الهاتف الوطنية. و تصاعد الغضب الشعبي في الشهر السادس عندما ارتفعت حرارة الجو الى اكثر من خمسين درجة مئوية و مكيفات الهواء شحيحة.

رمى المتظاهرون الحجارة على شرطة مكافحة الشغب في الناصرية الواقعة جنوبا ،و في البصرة كبرى مدن الجنوب حطم المتظاهرون المكاتب الحكومية و فتحت الشرطة النار عليهم مودية بحياة شخصين.

خوفا من تصاعد وتيرة هذه الاعمال قام رئيس الوزراء نوري المالكي باقالة وزير الكهرباء، لكن قلة من رجال الاعمال توقعوا تحسنا في الخدمة.

ليست شبكة الكهرباء في وضع جيد الامر الذي سيجعل تلك الانقطاعات مستمرة و على مدى سنوات ذلك على الرغم من الكمية الكبيرة التي تم استثمارها مسبقا.

ان البنية التحتية كانت مدمرة مسبقا في العهد السابق لكن الفساد في الحكومة الحالية و سنوات العنف السبع التي عاشها العراق و نقص الوقود في محطات الطاقة و الاعمال التخريبية التي تقوم بها العصابات جعلت الوضع يزداد سوءا عما كان عليه.

استثمر الامريكيون قرابة الخمسة مليارات دولار محاولة منهم لتحسين الكهرباء منذ الاحتلال. و قد ساعدوا بذلك برفع عدد خطوط الفولطية العالية المستخدمة من ٢٠ الى ٣٤ خطاً.

و بالاجمال فأن مستوى توفير الكهرباء قد تضاعف منذ عام ٢٠٠٣ فقد تم توزيعها على المدن و اخذت بغداد حصة الاسد لكن الطلب على الكهرباء ارتفع و بحسب مصادر رسمية الى ١٢٨٪.

و بدأ العراقيون منذ تحررهم من النظام السابق بأقتناء مكيفات الهواء التي تستنزف قدرا كبيرا من الطاقة علاوة على الاجهزة المنزلية مثل الثلاجات غيرها و اقتنوا ايضا اجهزة الستلايت و اجهزة التلفاز التي تم صنع معظمها خارج العراق.

عن / الايكونومست

الاقتصادي | العدد (1867)السنة السابعة -الثلاثاء (3) آب 2010

المرصد الاقتصادي

الزراعة تقترح مشروعاً للمعلومات .. والتخطيط تعلن عن خطة خمسية زراعية بواقع ١٨٦ مليار دولار

بغداد / علي الكاتب - وكالات

اكد مصدر في وزارة الزراعة ان هنالك مقترحا لمشروع بناء نظام وطني للمعلومات الزراعية NAIS سعياً لادخال التقنية الحديثة في القطاع الزراعي الذي يعاني من سبات وكساد كبير .

وقال المصدر:أن القطاع الزراعي ما زال يعاني من النقص الحاد في مجال وفرة المعلومات والبيانات التي تتعلق بمشاريعه واعماله بشكل عام ما ادى الى اعاقة انجاز عدد كبير من مشاريعه وتعثر مشاريع اخرى من جراء ذلك بسبب اعتماد القائمين على تلك المشاريع على بيانات او معلومات قديمة او غير دقيقة وليست وافية بالشكل المطلوب،ومن هنا جاءت فكرة اقامة نظام وطني للمعلومات الزراعية يحتوي على جميع البيانات والمعلومات للبحوث العلمية لعموم تشكيلات الوزارة ووضع قاعدة بيانات للمشاريع المنفذة والنشاطات وورش العمل فيها.

وتابع المصدر : من المهم هنا ارساء قواعد لتنظيم تلك المعلومات الزراعية من خلال جمعها ومعالجتها عبر استعمال تقنيات المعلومات الحديثة بما يضمن كفاءة ودقة انجاز العمل وتوفير المعلومات لجميع المستويات الادارية المتقدمة في الوزارة واطلاعها على المشاريع المنفذة والنشاطات الاخرى،فضلا عن ان تجارب دول العالم بشكل عام ودول الجوار بشكل خاص كمصر وايران انموذجا توضح مدى اهمية هذه النظم في توفير المعلومات المطلوبة للفلاحين والعاملين في القطاع الزراعي في الوقت المناسب.

واشارالى المشروع يهدف الى تعزيز قدرة الوزارة على إنشاء نظام معلومات فعال وكفوء لدعم التنمية الزراعية وضمان الامن الغذائي على الصعيد الوطني،واعتماد آلية التبادل في البحوث الزراعية وسهولة الحصول على المعلومات وتبادلها وتحويلها الى معرفة متكاملة مفيدة،وتوثيق نتائج المشاريع المنفذة في الوزارة وتشكيلاتها ما يؤدي الى الحفاظ على تلك النتائج ومنع الازدواجية في العمل واختزال الجهد والتكاليف المادية،وضمان التنسيق بين مختلف المؤسسات الزراعية بما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي في هذا المجال،وتحقيق التبادل في البيانات والمعلومات بين تلك المؤسسات والقطاعات الزراعية المختلفة ،وتطوير نظم البحوث للمعلومات والبيانات للعاملين في البحوث الزراعية وجمع الخبرات الفنية الزراعية وتطويرها وتحديثها بين الحين والحين ،وتوفير البنى الاساسية للوصول الى التبادل المعلوماتي الشبكي مع شبكات المعلومات الاقليمية والدولية والتواصل مع دول العالم والدول الاقليمية بشكل مشروع وعلمي .

واوضح: ان بناء نظام وطني للمعلومات الزراعية يتوجب وضع التصورات والمفاهيم المنطقية للنظام قبل الانتقال الى التنفيذ المباشر واستعمال برامجيات الحاسوب ،ووضع دراسة لمصادر المعلومات في القطاع الزراعي وتوحيدها والقوى البشرية ووضع اسس تأهيل الشركات والهيئات التابعة للوزارة في مجال تكنولوجيا المعلومات وتدريب العاملين لتوفير ملاكات بشرية قادرة على التعامل مع مصادر وأمن وسلامة المعلومات ،وتحديد آليات التعاون والتضامن بين تشكيلات الوزارة.

الى ذلك أعلنت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي عن وضع خطة خمسية بالتعاون مع وزارة الزراعة للنهوض بالواقع الزراعي في العراق، وبكلفة تبلغ ١٨٦ مليار دولار، فيما انتقد أكاديميون الهدر في المياه المخصصة للزراعة الذي تبلغ نسبته نحو ٦٥٪.

وقال مدير عام دائرة التخطيط الزراعي في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي هشام قاسم سعودي على هامش الندوة الاقتصادية التي عقدها معهد الإصلاح الاقتصادي بشأن الواقع الزراعي الراهن والآفاق الزراعية في العراق: إن" وزارة التخطيط وضعت خطة خمسية بالتعاون مع وزارة الزراعة تبدأ من عام ٢٠١٠ ولغاية ٢٠١٤ لتطوير الواقع الزراعي في العراق".

وأضاف انه تم "رصد ميزانية للخطة الخمسية تبلغ ١٨٦ مليار دولار، منها ١٠٠ مليار دولار كميزانية استثمارية توفرها الحكومة العراقية و٨٦ مليار دولار سيتم عرضها للاستثمار الخاص العراقي والأجنبي".

وأوضح سعودي: أن "الخطة الخمسية تشمل مشاريع ستراتيجية في مجال الموارد المائية واستصلاح الأراضي في مختلف المحافظات، وتوفير مستلزمات الوقاية والمكافحة، واستخدام الطرق الصديقة في الإنتاج الزراعي، وتقنيات الري الحديثة، واستنباط بذور تقاوم الملوحة والجفاف".

طبعت بمطابع المدى للإعلام والثقافة والفنون

تحرير: عباس الغالبي | الاخراج الفني : مصطفى جعفر | التصحيح اللغوي : محمد السعدي | تصوير : سعدالله الخالدي - مهدي الخالدي

الاقتصادي

اقتصاديات

أزمة البطاقة التموينية

■ عباس الغالبي

يبدو ان البطاقة التموينية في طريقها الى الانزواء القسري بعد ان اتجهت وزارة التجارة الى تقليص مفرداتها كأحد الحلول التي تراها الوزارة ناجعة ، بعد ان عجزت تماماً عن توفير مفردات البطاقة التموينية بالكامل عبر اكثر من ثلاثة عهود لهذه الوزارة العتيدة .

وفي الوقت الذي لانريد فيه الخوض في أداء الوزارة باتجاه البطاقة التموينية ، إلا اننا نرى ان العقدة الاهم في هذه الاشكالية تكمن في الاجراءات المتبعة من قبل الوزارة ، فعلى الرغم من التبريرات والمسوغات التي تضعها أمام الرأي العام ، إلا ان الشمس لاتحجب بغربال ، ذلك ان البطاقة التموينية تعد الستراتيجية الاهم للوزارة ، حيث كان الاجدى ان تستنفر جهود الوزارة كافة لتوفير مفردات البطاقة التموينية ، وخلق انسيابية في التوزيع مع ضمان جودة هذه المفردات ، إلا ان واقع الحال يشير الى التلكؤ المستمر وشيوع حالات الفساد المالي والاداري واضطراب عملية التوزيع وتخبطها.

وكانت الاجراءات الاخيرة التي درجت عليها الوزارة بخفض مفردات البطاقة التموينية تؤكد حقيقة ان هنالك توجها بإلغائها تدريجياً في ظل الارتفاع الذي تشهده اسواق المواد الغذائية في البورصات العالمية والذي يلقي بظلاله حتماً على الاسواق المحلية ، مع الاشارة الى عدم توضيح الوزارة للاسباب الحقيقية التي دعتها الى خفض المفردات لاسيما وان الوزارة كانت تشكو دائماً من قلة التخصيصات المالية للبطاقة التموينية فضلاً عن الفساد المالي الذي اكتنف عملية الاستيراد والتوزيع في عهود الوزارات المتعاقبة .

> **لان البطاقة التموينية تلامس شغاف المستوى الاقتصادي والمعيشي، فأنها تمثل أزمة معيشية اذا ماأقدمت الحكومة ممثلة بوزارة التجارة على الغائها ذلك ان نسبة ممن يعيشون دون مستوى خط الفقر تتجاوز حاجز ال٣٠٪ فضلاً عن العوائل التي تترنح عند الدخول المتوسطة والتي تشكل الغالبية العظمى ، مايجعل الحاجة ملحة لاستمرار البطاقة**

ولان البطاقة التموينية تلامس شغاف المستوى الاقتصادي والمعيشي ، فأنها تمثل أزمة معيشية اذا ماأقدمت الحكومة ممثلة بوزارة التجارة على الغائها ذلك ان نسبة ممن يعيشون دون مستوى خط الفقر تتجاوز حاجز ال٣٠٪ فضلاً عن العوائل التي تترنح عند الدخول المتوسطة والتي تشكل الغالبية العظمى ، مايجعل الحاجة ملحة لاستمرار البطاقة التموينية وتعزيز مفرداتها وصولاً الى مستوى معيشي تنخفض فيه نسبة الفقر والدخل المتوسط بعد اجراءات اصلاحية في هيكلية الاقتصاد العراقي تؤدي الى تحسين المستوى المعيشي للفرد والعائلة من شأنها ان تنهي جدلية الظواهر والازمات التي تلاحق الاقتصاد ولبوسه بعداً اجتماعياً وسياسياً. ومايجعلها ظاهرة تستحق التوقف انها مثلت ازمة اقتصادية ومعيشية تلاحق الفرد العراقي بعد ان اثقلته الازمات ولاسيما الاقتصادية منها ، حيث ان الحاجة ملحة للمواد والمفردات الداخلة في البطاقة التموينية في ظل ارتفاع الاسعار التي شهدتها الاسواق المحلية .

ولكن الشيء الاهم ان الحكومة مدعوة لاعادة النظر في اجراءات خفض والغاء بعض المفردات والسعي الجاد الى رفع التخصيصات المالية وتعزيزها بمفردات اخرى ،الامر الذي يؤدي حتماً الى خفض الاسعار في الاسواق وجعلها منافسة حقيقية دعماً للمستوى المعيشي لذوي الدخل المحدود ولاسيما الذي يعيشون تحت مستوى خط الفقر وهذه جدلية بحاجة الى تعضيد ودعم القرار السياسي والاقتصادي على حد سواء .

abbas.abbas80@yahoo.com